الموقِعِيةُ بينَ المِعْيارية النَّحْويِّةِ وتضَافُرِ القرائِنِ

د. بشير عبد الله علي المساري

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية

كلية التربية أرحب جامعة صنعاء

Fadfor14@gmail.com

الملخص

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحَثين، تناول المبحث الأول دور العلامة الإعرابية في الدلالة على الموقع، وقد هدِفت بذلك إلى إعادة تناول قضية قديمة جديدة، وهي المعيارية النحوية التي اعتمدت مركزية العلامة الإعرابية كدالّة قياسية مطردة على إعراب جميع المواقع الإعرابية، ومع أن العلامة الإعرابية في واقع الأمر لا تعدو كونها قرينة من القرائن التي تتضافر كلها على تعيين نوع الموقع الإعرابي الذي يشغله ضمن مكونات الجملة، إلا أن حضورها الإعرابي لا يخلو منها أي مكوِّن موقعي، فنجدها حاضرة فيما سمي بالإعراب التقديري والإعراب على المحل.

من هنا فإن هذه الدراسة تحاول إظهار حقيقة دور العلامة الإعرابية المحدود في التحليل النحوي، وأن ثمة قرائن أخرى عِدَّة، تتضافر على تجلية الموقع الإعرابي للكلمة، وأن العلامة في كثير من المواضع لا يبقى لها دور رغم وجودها كلازمة في صور التحليل النحوي، وما ذلك إلا لأن المنهجية القديمة اعتمدت المعيارية الثابتة في التحليل، فإذا كان الاسم المفرد الصحيح قد رفع مثلا بتلك الضمة الظاهرة في الاسم فقد أصبح ذلك معيارا مطردا للحكم على كل اسم مرفوع أنه مرفوع وعلامة رفعه (علامة)، سواء وجدت تلك العلامة فيه أم لم توجد بسبب البناء والاعتلال ونحوه، فهل لهذا التلازم موجب نحوي أم المسألة قولبة قياسية؟ وهل ثمَّة بديل مغنٍ عن العلامة حين يفتقدها المكون النحوي؟ وقد ارتكز البحث للإجابة هذه التساؤلات على نظرية القرائن للدكتور/ تمام حسان وقام بسرد أمثلة توضيحية لدور بقية القرائن إلى جانب العلامة الإعرابية.

أما المبحث الثاني فقد هَدِف إلى إيضاح أن المعنى النحوي قد بقي عند النحاة هو الهدف الأول من الإعراب، مع تناسي وتحاشي أحيانا المعنى السياقي لتراكيب الجمل، حيث أُهمل التفريق بين الجملة المثبتة والجملة المنفية ناهيك عن إهمال اختلاف دلالات التركيب بسبب السوابق التي لا تؤثر على الإعراب لكنها تؤثر على المعنى غير النحوي، وحاول المبحث إثبات أن النحويين الذين خدموا اللغة العربية بتقعيد قواعد النحو قد توقفوا في الإعراب عند إبراز الوظيفة النحوية للموقع أكثر من توقفهم عند المعنى العام.

11

مقدمة

عند تقعيد قواعد النحو وفي كتاب الكتاب لسيبويه ظهرت نظرية العامل وأثره الذي يتركه في آخر الموقع الإعرابي، وهي تلك الحركة الإعرابية التي تظهر من ضمة وفتحة وكسرة وسكون في العلامات الأصلية، أو ياء وألف وواو ونون في العلامات الفرعية، حتى ذهبت جمهرة من العلماء إلى أن الإعراب: هو العلامة الإعرابية، قال محمد عيد «الإعراب هو الشكل الذي يكون في آخر الكلمات المعربة من الأسماء والأفعال، إذ تأتي في مواضع الإعراب الأربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم»(لخ) وهذا الدكتور عبده الراجحي يخصص الإعراب بظهور العلامة الإعرابية فيقول: « الإعراب هو العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدد موقعها من الجملة؛ أي: تحدد وظيفتها فيها» (بر).

وإذا كان الإعراب لغة هو الإفصاح والإبانة، فإن الإفصاح والإبانة عن الموقع الإعرابي جعلوه من مسئولية العلامة، ونوع العلامة كما هو معروف يحدده العامل الذي سبق الموقع وأثَّر فيه كما قلنا، جاء في كتاب التعريفات لعلي الجرجاني: «الإعراب: هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا»(تر) وقال أبو البقاء رحمه الله: «الإعراب عند النحويين هو: اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظًا أو تقديرًا، ويدخل في هذا إعراب الاسم الصحيح، والمعتل فالمقصور يقدَّر على ألفه الإعراب كاللفظ وليس كذلك آخر المبني، فإن آخره إذا كان ألفا لا تقدر عليه حركة إلا أن يكون مما يستحق البناء على الحركة»(ير).

لم يُنظر إلى العلامة كمجرد دالٍّ على الموقع عند حضورها، بل كلازم إعرابي حتى وإن لم تكن موجودة ولا ظاهرة، فهم يقدرون وجودها بناء على المعيارية النحوية، فمثلا إذا كان الفاعل حكمه الرفع مع ظهور العلامة فهو في كل المواطن مرفوع وعلامة رفعه (علامة) أين هذه العلامة في الاسم المقصور مثلا؟ فإن وجدت قالوا ظاهرة، وإن لم توجد قالوا مقدرة مع ذكر سبب تقديرها.

(1) النحو المصفى لمحمد عيد - دراسة وتحقيق/ مكتبة الشباب (بدون تأريخ) (18/1).

(2) النحو التطبيقي لمحمد عبده الراجحي مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ط 1420هـ 1999م (ص 17).

(3) التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني - تحقيق: إبراهيم الأبياري - دار الكتاب العربي – بيروت - الطبعة الأولى، 1405 (ص 47) وينظر الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني - عالم الكتب - بيروت – تحقيق محمد علي النجار (35/1) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (513 – 577هـ) تحقيق الدكتور/ فخر صالح قدارة - دار الجيل – بيروت الطبعة الأولى، 1995م (ص 43) رسالة منازل الحروف لأبي الحسن علي الرماني(296هـ/ 388هـ) - تحقيق:إبراهيم السامرائي - دار الفكر - عمان (ص 20).

(4) اللُّباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين تحقيق/ غازي مختار طليمات - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى - 1995م (52/1).

وإذا كان البعض يرى أن تعديل المصطلحات والعدول عن القوالب الإعرابية المتداولة لم يعد قريب المنال سهل المتناول، فإننا نناقش هاهنا ما يستحق المناقشة من قصور دور العلامة وتضخيم دورها بلا موجب، لقد ورثنا قوالب معيارية مطردة، تحتاج إلى إجابة عن تساؤلات مشروعة منها: كم هو مفيد بقاء تلك القوالب من عدمه وبخاصة في جانب التحليل النحوي، وفي ظل التدفق المتزايد لمصادر المعرفة الذي جعل النحو في وضع صعب؟ هل نحن بحاجة لتسهيل النحو؟ أم أن أي محاولة لن تفضي إلا إلى تعقيده أكثر كما يرى البعض؟ وكم سنربح أو نخسر لو تجاوبنا مع طموحات مُجمَّع اللغة الإعرابية بداية إنشائه في القاهرة في تسهيل النحو(❖)؟

نناقش ذلك في ظل وجود الحقيقة العلمية التي توصل إليها العالم النحوي المصري الدكتور تمام حسان وهي أن الإعراب يتم بتضافر عدة قرائن على تحديد الموقع الإعرابي في الجملة.

على أن يقيني هو في أن هذه الدراسة بمقترحاتها الإعرابية ستسهم في كشف نسبة غير عادية من مجالات تسهيل النحو، أو لن تخلو من مفاتيح فاتحة لدراسات ذات بعد مؤسسي تعمل على إعادة النظر في مصطلحات النحو ومنهجه وتفسيراته، وإضاءات كاشفة لمواطن خلل تستحق إعادة النظر في الدرس النحوي، فالنحو بالإجمال يستحق الكثير من الخدمة والرعاية والاهتمام، واستفاضة الدراسات على غرار اللغات الأخرى التي تلقى العناية من أهلها لا سيما أن في لغتنا إعرابات ومصطلحات تم نحتها أحيانا لغير حاجة، إلا تجاوبا مع المعيارية النحوية التي جعلت العلامة هي أم الإعراب، فوق أن جمود التحليل النحوي أدى إلى تعرض المعاني السياقية أحيانا إلى إهمال لصالح المعاني النحوية وأحيانا يحدث التخالف بين المعنيين، وعلى نحو ما سنرى في الدراسة بعون المولى تعالى.

❖ أهداف الدراسة:

إدخال دور القرائن الأخرى غير قرينة العلامة كدوال على الموقعية النحوية عند غيابها كقرينة.

التقليل من تضخيم دور العلامة الإعرابية من قِبل النحاة والمعربين، كونها ليست هي كل شيء في الإعراب.

التيسير والتبسيط الذي لا يزال هدفا منشودا لمحبي لغتنا العربية لغة القرآن الكريم.

(❖) طبقا لما ذكره الدكتور شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو حيث ذكر أنه " في عام 1938م تم تشكيل لجنة من وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) لتيسير النحو، وقد أوصت بتحاشي الإعراب التقديري وعلى المحل، وعُني مجمع اللغة العربية في مؤتمره سنة 1945م بدراسة تقرير تلك اللجنة، وأقرها على الأخذ بهذا الأساس في تيسير النحو، غير أنه عاد في سنة 1979م فرأى الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلي في المفردات والجمل دون تعليل (تجديد النحو د.شوقي ضيف ص 24) وسيأتي تحقيق المرجع.

- العمل على تنقيح المصطلحات والمسلمات الكثيرة والتي جاء كثير منها بسبب المعيارية النحوية، فجعلت دراسة النحو أحيانا لذات النحو، وحفظ القواعد لذات الحفظ.
- التساوق مع الأنشطة المنهجية التي توليها الأقوام الأخرى في خدمة لغاتها وعدم البقاء في مرسى القديم بعلاته.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة (الموقعية بين المعيارية النحوية وتضافر القرائن)، في أنها تمثل امتدادا لمحاولات مشروعة سبقت إلى تجديد النحو وقواعده، من خلال ابتكار طرق أسهل إلى الموقعية النحوية في التحليل البنائي للجمل، فلا يوجد شيء ساكن في الوجود، قال المولى تعالى: ﴿.. وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (لخ) فكل شيء متحرك من الذرة إلى المجرة، والسكون معادل موضوعي للموت، والقول بأن السابق ما ترك شيئا للاحق، وأن ليس في الإمكان أبدع مما كان هو حكم نهائي غير منطقي على إفلاس العقل الإنساني، ودعوة غير إيجابية لعدم خدمة النحو، وتثبيط وتيئيس للانصراف عن أي محاولة تعيد النظر في نظريات وضعها السابقون، لذا فإن أهمية وجود مثل هذه الدراسة هو محاولة اكتشاف إمكانية إحداث ثورة نحوية بنَّاءة لا هدَّامة تقود واقع النحو من حسَنٍ إلى أحسن، وتنطلق من قواعد وأسس قائمة في الدرس النحوي إلى بناء حديث يستجيب لمتطلبات العصر ومتغيرات الأحداث.

والذي يمارس مهنة التدريس يدرك كم هو مهم أن تستمر الجهود الساعية لإيجاد أي خرق في جدار الجمود على مستوى قواعد النحو ومصطلحاته ومنهجيته التي لا يفتأ الطلاب يصفونها أنها صعبة وبعيدة المتناول.

❖ تعريف المصطلحات:

- الموقعية – نسبة إلى الموقع الإعرابي، وهو ما يشغله المكون النحوي في الجملة المركبة من محل إعرابي كالمبتدأ والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، والحال والتمييز، والمفاعيل، والمضاف، والمجرور، وقد ورد ذكر مصطلح الموقع في مصادر كتب النحو نذكر من ذلك قول الإمام السيوطي – رحمه الله –: «واستدل بوقوع الجمل والظروف والمجرورات موقع المنصوب الثاني هنا كما تقع موقع الحال ولا يقع شيء

(1) سورة ياسين : الآية رقم (41)

من ذلك موقع المفعول به»(لخ) وقال ابن عقيل: «الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة»(2).

-المعيار - المعيار: ما يقاس به غيره ويستوي به (تر) وفي معجم العين « عايَرْتُه أيْ: سوّيته عليه فهو المِعْيار والعيار» (ير) وفي المعجم الوسيط « (المعيار) العيار و(في الفلسفة) نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء ومنه العلوم المعيارية وهي المنطق والأخلاق والجمال ونحوها» (سم).

-التعليق: معنى التعليق هو علاقة التأثير والتأثر التي تنشأ بين الوحدات النحوية في المركب النحوي المفيد، قال عبد القاهر الجرجاني رحمه الله: « معلوم أن ليس النَّظْمُ سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض. والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم.وتعلق اسم بفعل. وتعلق حرف بهما (شم). فكل طرف نحوي يطلب متعلقه ليكتسب منه معناه، ويكمل معه معنى مفيدا، فإن كانت علاقة إسناد مثلا فالوظيفة النحوية للموقع المرفوع في الجملة الفعلية هي (الفاعل) وطَرَفُه الآخر هو الفعل، وهما نواة الجملة الفعلية، والعلاقة بينهما علاقة إسناد، مثلما أن العلاقة بين المبتدأ والخبر هي علاقة إسناد أيضا، وللتمثيل إذا قلنا:

-قام....

لم يتم الكلام حتى نأتي بما يكون معه علاقة تركيب نحوية ويكمل معناه؛ فالفعل يطلب فاعلا يقوم به، فإذا أتينا بالفاعل وقلنا: «(قام زيد) فهذا كلام تامّ فإن زدت عليه فقلت: (إنْ قام زيد....) صار شرطا واحتاج إلى جواب»(لم). وهذا هو التعليق.

---

(1) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي. سنة الوفاة 911هـ - تحقيق: عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية - مصر (ص 547).

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ) - المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة - الطبعة: العشرون 1400 هـ - 1980 م (278/2).

(3) دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري - دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - 1421 هـ - 2000 م - ط1 - تحقيق: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص (208/3).

(4) كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي - دار ومكتبة الهلال -تحقيق: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي (239/2).

(5)المعجم الوسيط - إبراهيم مصطفى وآخرون - دار الدعوة - تحقيق: مجمع اللغة العربية (639/2).

(6) دلائل الإعجاز لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني - تحقيق الدكتور/ محمد التنجي - دار الكتاب العربي – بيروت - الطبعة الأولى - 1995م (ص1).

(7) الخصائص لأبي الفتح عثمان ابن جني (... - 392هـ) - تحقيق/ محمد علي النجار - عالم الكتب – بيروت (بدون تأريخ) (272/2 -273).

وإن أقيم مع الفعل علاقة تخصيص فلا يخلو أن يكون الموقع أحد الفضلات، فنبحث - على سبيل المثال - إن كان معناه للتحديد والتوكيد فهو (مفعول مطلق)، أو كان معناه للتعدية فهو (مفعول به)..إلخ وتكون العلاقة بين العمدة والفضلة هي علاقة تقييد لمعنى الجملة المطلق بمعنى خاص، وإذا كانت العلاقة النحوية بين التابع والمتبوع فهي علاقة إتباع، والعلاقة بين المضاف والمضاف علاقة نسبة.

- الدراسات السابقة:

ظهرت دراساتٌ دائرةٌ مدارَ الموقعية، وانصبَّ جهودها حول تفسير المعنى الموقعي للمكون النحوي وكيفية تحليله، ففي حين اتجه الجمهور نحو تأكيد العامل وما يتركه من علامة دالة على نوع الموقع وإعرابه وهي العلامة الإعرابية، فقد ظهرت دراسات ونظريات برزت في شكل كتب ومؤلفات تعطي تفسيرات تقلل من دور العامل وأحيانا تقلل من دور العلامة الإعرابية، وتلك الجهود برزت ممثلة بالتالي:

اعتراضات محمد بن المستنير (قطرب) الذي رأى أن العلامات الإعرابية وجدت لمجرد الخفة في النطق، نقله أبو البقاء «قال (قُطْرُب): دخل -أي الإعراب - الكلام استحساناً؛ لأنَّ المتكلَّم يصل بعض كلامه ببعض، وفي تسكين أواخر الكلم في الوصل كُلْفة، فحُرِّك تسهيلا على المتكلم، ولو كان الإعراب لحاجة الفصل وللفرق لا ستغني عنه بتقديم الفاعل على المفعول، ولَكَان الاتفاق في الإعراب يوجب الاتفاق في المعاني وليس كذلك ألا ترى أنَّ قولك:

- زيدٌ قائمٌ. مثل قولك: هلْ زيدٌ قائمٌ؟ وقولك:

- إنَّ زيدًا قائمٌ. مثل قولك: زيدٌ قائمٌ. في المعنى»(لخ).

واستدل قطرب بمثال على الأسماء المتفقة في الإعراب المختلفة في المعاني « (إن زيدا أخوك) ، و(لعل زيدا أخوك)، و(كأن زيدا أخوك)، فهذا كله اتفق إعرابه واختلف معناه.

وضرب مثالا لما اتفق معناه واختلف إعرابه: (ما زيد قائما) و(ما زيد قائم)، ثم ذكر الزجاجي رأي قطرب في تفسير ظاهرة الإعراب فقال: « قال - أي قطرب -: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه، لا يزول إلا بزواله ، قال قطرب وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه الإسكان في الوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الأدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام (بر).

ورأى الزجاجي أن قطربا خالف النحويين جميعا في النظر إلى ظاهرة الإعراب، فجميع النحويين متفقون أن الإعراب دخل الكلام للتمييز بين معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة، ماعدا قطربا الذي عاب

(1) اللُّباب في علل البناء والإعراب (1/55 -56).

(2) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي - تحقيق مازن المبارك - دار النفائس: بيروت:ط4 1982 (ص 48).

عليهم هذا الاعتلال ، وقال: لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة في المعاني» (لخ).

وقد تناولتْ رأيَه ردودٌ قديمة وحديثة بالنقد والتفنيد، وممن اعترض على رأي قطرب الدكتور/ فاضل السامرائي، قال: «أفينقض هذا قول النحاة بأن الإعراب يدل على معنى؟ أيريد – أي: قطرب – لكل حالة إعرابا خاصا؟»(بر).

وظهر في هذا المضمار كتاب قديم وهو (الرد على النحاة) لابن مضاء الأندلسي وقد دخل فيه على النحاة من باب التنازع ورأى أن العامل النحوي لزوم ما لا يلزم، وخصص فصلاً للحديث عن إلغاء العوامل، فقال: « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه: فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي» (تر).

ويعلق على ما ذكره سيبويه في الكتاب حينما قال سيبويه: « وإنما ذكرت ثمانية مجار، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه» (ير). فيقول ابن مضاء: «فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد» (سم).

وظهرت دراسات حديثة من مثل كتاب (دلالة الألفاظ) للدكتور إبراهيم أنيس الذي رأى: « أن حركات الإعراب لا تعدو في نشأتها أن تكون بمثابة الروابط بين الكلمات، فهي ضرورة صوتية ، أما الذي يعين حركة معينه فأحد عاملين: أولهما إيثار بعض الحروف لحركات معينه كحروف الحلق حين تؤثر الفتح، ثانيها انسجام هذه الحركة الرابطة مع ما يكتنفها من حركات أخرى (شم).

وقد تأثر الدكتور شوقي ضيف بآراء ابن مضاء وأخرج كتابا في هذا أسماه (التجديد النحوي) وستأتي نقولاته في مظانها من هذه الدارسة بعون المولى.

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني - ط عيسى البابي الحلبي - القاهرة.(بلا تاريخ) (ص 47).

(2) الجملة العربية والمعنى (ص 30).

(3) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي الأندلسي (ت592 هـ) تحقيق شوقي ضيف - دار المعارف - الطبعة الثالثة - القاهرة، 1988م (ص69).

(4) الكتاب - لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه - تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1 ، مكتبة الخانجي: بالقاهرة، دار الرفاعي:الرياض.. (بلا تاريخ) (13/1).

(5) الرد على النحاة (ص 69).

(6) دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة -1991 (ص207).

وظهرت جهود ظاهرة الأثر في الربط بين الإعراب والدلالة لأستاذي الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف مثل كتاب (النحو والدلالة) وكتاب (من الأنماط التحويلية في النحو العربي) مؤمنا بمبدأ استمرار حركة التجديد كون «لغتنا الآن في حاجة إلى جمع جديد يصف نحوها وصرفها، ودلالة مفرداتها وتراكيبها»(لخ) ومن كتبه المهمة في هذا الجانب كتاب (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث) وكانت آراؤه في العلامة الإعرابية موافقة لآراء الدكتور تمام حسان حيث قال: «وليست العلامة الإعرابية دالة وحدها على المعاني كما قال النحاة القدماء، وفي الوقت نفسه ليست زيادة لوصل الكلام دون دلالة نحوية، وهي إحدى القرائن التي تتضافر من أجل جلاء اللبس عن الجملة»(بر) وكذلك في دور العامل ظهر ذلك من مثل قوله: «سوف نحاول تطبيق الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل، وما تستتبعه من قول ببعض ألوان الحذف والتقدير، وسوف نحاول مبدأ تضافر القرائن النحوية في الجملة الذي دعا إليه الدكتور تمام حسان»(تر)..

على أن أهم كتاب في هذا الصدد هو كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) وفيه حاول بلورة نظرية تضافر القرائن، وستأتي معنا الكثير من آرائه طي هذه الرسالة بعون المولى.

أما الذي أراه هو أن إلغاء العامل استدلالا بتخالف المعنى العام مع المعنى السياقي أحيانا ليس استدلالا صالحا ولا مسببا لإلغاء العامل؛ لأن عامل الجر مثلا قد ترك أثرا على الموقع جرا بعلامة الكسرة أو ما ينوب عنها، وعامل النصب قد ترك أثره على الموقع نصبا بعلامة الفتحة أو ما ينوب عنها وهكذا، ولا مجال لاستبدالها بأخرى لو قلنا إنها لمجرد الخفة وتحريك اللسان، ولكن يظل الاعتراض موقفا مشروعا على شيئين رئيسين.

الأول: توقف علماء النحو في الدال الموقعي على قرينة العلامة واستدعائها في مختلف التحليل النحوي كمعيار ثابت، وإهمال بقية القرائن الدالة على المواقع، لاسيما حينما لا يكون لها ظهور لفظي.

الثاني: التوقف عند معيارية المعنى النحوي وإهمال المعنى السياقي حتى مع وجود تخالف ظاهر بين الاقتضاء النحوي والاقتضاء الدلالي العام للجملة.

- منهجية البحث:

(1) من كلمة الدكتور/ محمد حماسة في حفل استقباله عضوًا بمجمع اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد (100) (ص 134).

(2) العلامة الإعرابية في الجملة للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف - دار غريب - القاهرة - 2001م. (ص 289).

(3) العلامة الإعرابية في الجملة (ص 62).

تقتضي طبيعة الدراسة الاعتماد على منهج الاستقراء والمقارنة، مع تداخل منهج الوصف كنتيجة، حيث تستقرئ أولا الظواهر الدالة على قصور قرينة العلامة على الاستجابة لشروط الدال الموقعي، ثم إجراء مقارنة بين دور العلامة بمفردها وبين القرائن متضافرة، ومن ثم وصف الحالتين والخلوص إلى النتائج.

المبحث الأول

أولا - دور العلامة الإعرابية في الدلالة على الموقع

فرضية وجود علامة في مواضع لا وجود لها:

العلامة هي دالة، فإن لم تكن موجودة فكيف يبقى المفقود دالا على شيء موجود، هذا لعمري في القياس عجيب؛ أليسما وظيفتها الأساسية هي التفريق بين المواقع المنصوبة من المرفوعة من المجرورة؟ لكنها في كثير من الحالات الإعرابية لا تظهر في حين أبقوها مستمرة في أداء دور افتراضي في التحليل الإعرابي، والصحيح متى غابت لم تعدت بحكم وظيفتها بعلامة، جاء في تعريف العلامة في كتاب التعريفات: « العلامة ما لا ينفك عن الشيء كوجود الألف واللام على الاسم(لخ). فإذا انفكت انتهى وصفها كعلامة.

لكن لأن الإعراب يفترض عند النحويين وجود علامة إعرابية في كل الأحوال؛ ولأن ثمة وجود اطراد معياري في الحالة الإعرابية من رفع ونصب وجر في المواقع المعربة فقد افترضوا وجود علامة في مواقع لا سبيل إلى ظهورها لمانع بنائي أو تركيبي، ولذلك تسبب في تعدد الإعراب وأنواعه فصار إلى جانب الإعراب الظاهر:

- الإعراب التقديري.
- والإعراب على المحل.
- والإعراب بالنيابة.

وما يهمنا أكثر في هذه الدراسة هو الإعراب التقديري وهو الذي يقدَّر فيه وجود علامة منع من ظهورها علة من العلل وعلى نحو ما نرى.

❖ الإعراب التقديري:

والمراد بالإعراب التقديري هو تقدير العلامة التي هي غير موجودة ظاهرا لكنها في المنهج النحوي موجودة تقديرا ويعود هذا الاختفاء للعلامة لسبب من الأسباب التالية:

أ - التعذر. ويكون في:

1 - الاسم المقصور.

(1) التعريفات (ص 52).

وذلك نحو: (الفتى إنسانٌ مهذبٌ) فنقول في الإعراب المعياري لـ(الفتى) : (مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور) انظر كم يأخذ هذا الإعراب من طرق توصيل إلى ذِكْرِ علامةٍ غير موجودة. والرأي أن يقال: (الفتى) مبتدأ بقرينة الإسناد في محل رفع، والمراد بالإسناد كما هو معلوم أي إسناد الخبر إلى المبتدأ الذي تم به معنى نحوي تام، ولو وجِدَتْ العلامة لقلنا مبتدأ بقرينة الإسناد وبعلامة الرفع، أو يكفي أحدهما حتى يحدث تشابه مع موقع آخر، فنضيف قرينة أخرى من القرائن التي تفرق بينهما وترجح أحدهما على الآخر أو تمنعه. ولا أجد حاجة لأن يقال مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، فهذا لزوم ما لا يلزم، وما يهمنا من رفعه أننا استدلينا به على الموقعية.

2 - الفعل المضارع المعتل الآخر.

وذلك نحو:

- يسعى الناس إلى الخير. نقول في إعراب (يسعى): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنه فعل ناقص.

والرأي أن يقال: فعل مضارع معتل الآخر بالألف مرفوع محلا، وما الحاجة إلى تقدير العلامة هنا في الإعراب، هل ستغير شيئا من المعنى؟ ولو وجدت علامة الرفع في الفعل الصحيح لقلنا فعل مضارع صحيح الآخر مرفوع، ولو جزم المعتل لقلنا مجزوم بحذف حرف العلة لوجود حرف جازم، فالتعليل يفيد وجود تغيير في البناء حين دخول الجزم أو النصب ويفيد التفريق بين حالتي الصحة والإعلال، وهذا ما سنربحه وهو تعليل التغيير بالعامل وذكر الصورة البنائية للموقع الإعرابي، وبهذا نهدف النحو وينتهي الإعراب لذاته.

ب - الثقل:

ويكون في الاسم المنقوص، والفعل المضارع المعتل بالواو.

مثال ذلك في الاسم المنقوص:

- قاضٍ في المدينة عادلٌ. وفي الفعل المضارع (العلم يسمو بصاحبه) فإعراب (قاض) على القياس: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل..حتى تعليل حذف العلة ترك وبقي تخريج العلامة والرأي الذي أراه أن يقال: مبتدأ منقوص الياء للثقل في محل رفع، (عادل) خبر مسند إلى المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ج - اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ويكون في إعراب الاسم المجرور بحرف جر زائد نحو:

- ما جاء من أحدٍ. نقول: (أحد) فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وهو (من).

وما أراه هو أن يقال في نحو اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (أحدٍ): فاعل بقرينة الإسناد، مجرور لفظا مرفوع محلا، وهو مثل إعرابهم للفظ الجلالة في قوله تعالى: (ولولا دفعُ اللهِ الناس بعضهم ببعض) نقول (اللهِ): فاعل: مجرور لفظا مرفوع محلا.

د - اشتغال المحل بحركة المناسبة.

وذلك نحو: (أخي صديقي) حكم ركني الجملة المبتدأ والخبر الرفع، ولكن لم تظهر العلامة على أي منهما لأنهما أضيفا إلى ياء المتكلم، والياء تناسبها كسر ما قبلها، فيقول في إعراب المبتدأ أخي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء يناسبها كسر ما قبلها.

وقياسا على ما سبق أن يقال: أخي: مبتدأ بقرينة الإسناد، مرفوع محلا بسبب حركة المناسبة لأن الياء يناسبها كسر ما قبلها.

هـ. الاسم المبني على الحكاية.

ويكون حين وقوع الاسم المنقول من مركب موقعا إعرابيا ما، مثل: (عجبت من تأبط شرا) (تأبط شرا) اسم شاعر جاهلي ويعرب هنا على أنه اسم مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية..والأوفق أن يقال: (تأبط شرا) اسم في محل جر بسبب اشتغال الآخر بحركة الحكاية.

فيكون التركيز فقط على الموقع بسبب العامل، إذ لا علامة هنا للعامل، فكيف نقدر له علامة لا وجود لها، فيكفي أن نعلم أن (موقعه الإعرابي الجر)؛ لأنه اسم وقع بعد خافض.

ولقد فرَّق علماء النحو بين الإعراب التقديري وبين الإعراب على المحل؛ لأن المُعرَب على التقدير ينتمي إلى الأسماء المعربة كالأسماء المنقوصة والمقصورة، أي ليس مبنيا بحركة بناء ثابتة، كما ليس جملة لها محل من الإعراب، أو اسما مؤولا يعرب على المحل، مع أن النتيجة واحدة وهي عدم ظهور العلامة على آخرها سواء في التقديري أو المحلي، ولم يكن ثمَّة ما يدعو إلى التفريق بين الحالات، والإعراب على المحل كالإعراب التقديري رأي ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف، حيث قال: « وقد رأيت في الكتاب أن أعمم بين الإعرابين التقديري والمحلي مكتفيا في المفردات ببيان أن الكلمة محلها الرفع، سواء كانت معربة أو مبنية، ففي مثل (جاء الفتى) يقال: الفتى فاعل محله الرفع، وفي مثل: (هذا زيدٌ) يقال: هذا مبتدأ محله الرفع، وبذلك يعمم في المفردات اصطلاح واحد» (لخ) وقال: « إنني كنت أخذت قديما في وضع تصنيف جديد للنحو بمبدأ إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، وكنت أستضيء في ذلك بآراء ابن مضاء القرطبي

(1) تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف -القاهرة - دار المعرف – الطبعة الخامسة (ص 24).

في كتابه (الرد على النحاة) ودعوة اللجنة التي شكلتها في سنة 1938م وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) لتيسير النحو، فقد دعت إلى الصدور في ذلك عن هذا الأساس، فلا داعي لأن يقال في مثل: (جاء الفتى) الفتى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، ولا في مثل: (جاء القاضي) القاضي: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهوره الثقل، بل يكتفى في كل من "الفتى" و"القاضي" بأن كلا منهما فاعل فحسب» (لخ) ويقول: «فالإعراب ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لصحة النطق، فإن لم يُصحَّحْ نطقا لم تكن إليه حاجة، وقد اعتمدت لجنة الأصول في المجمع ومؤتمره سنة 1979م هذا الأساس» (بر).

- نسبية دور العلامة الإعرابية الظاهرة.

على أن العلامة الإعرابية في ذات الوقت وهي تؤدي دور الدال الموقعي عند ظهورها هي دال نسبي في الدلالة على الموقعية للمكون النحوي، فظهورها لا يغني عن بقية القرائن، فهي علامة للرفع في ستة مرفوعات وتوابعها، فأي من المرفوعات التي نفهم أنه المراد بقرينة العلامة الإعرابية؟ هل هو الفاعل، أم نائب الفاعل أم المبتدأ، أم الخبر ؟ يقول الدكتور تمام حسان رحمه الله: «فيكفي لنا أن نعلم أن الاسم صالح لأن يكون فاعلا، أو نائب فاعل، أو اسما لـ"كَانَ"، أو خبرا لـ "إنَّ"، أو مبتدأ، أو خبرا، أو تابعا مرفوعا»(تر) فنحن إنما ندرك الموقع الإعرابي بالسياق اللفظي.فقولنا:

- في الدار خالدٌ. و:

- جاء خالدٌ.

اهتدينا لموقع إعراب خالد في المثال الأول بالعلامة كونه أحد المرفوعات التي منها المبتدأ، ثم بكونه أسند إليه خبر ولم يسند إليه فعل، وفي المثال الثاني اهتدينا إلى موقع خالد الإعرابي بالعلامة الإعرابية كون الفاعل أحد المرفوعات التي منها الفاعل، وأيضا بأنه أسند إليه فعل قبله، ولو كان فقط لأنه مرفوع بعلامة ظاهرة فخالد في المثالين مرفوع.

كذلك علامة النصب هي علامة لستة عشر موقعا بالأقل، وإلا فقد أوصلها بعضهم إلى خمسين اسماً منصوباً ، فأي من تلك المنصوبات التي دلت عليه العلامة الإعرابية إن لم تكن هناك قرائن أخرى قد تضافرت على تعيين الموقع.

فمثلا في الأمثلة التالية نجد كلمة (خوفا) المصدر المشترك في أكثر من موقع، تحيَّدت فيها علامة النصب أكثر، ولم تعد وحدها التي تفرق بين موقع وآخر، فكلها منصوبة، ولكن كل موقع يختلف عن الآخر.

(1) تجديد النحو : (ص 23).

(2) المصدر السابق : (ص 26).

(3) اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور/تمام حسان – عالم الكتب - الطبعة الخامسة 1427 - 2006م (ص 165).

- خاف محمد خوفا.
- خرج محمد خوفا.
- خرج محمد خائفا.
- إن في الدار خوفا.
- كان الفرارُ خوفا.
- امتلأ المكان خوفا.

.....إلخ

كلها منصوبة وأحيانا الصيغة واحدة، وبالتالي لم تغننا العلامة؛ لأن الموقع ينتمي إلى حقل المنصوبات فصارت قرينة نسبية، دلتنا فقط على أن المنصوب ليس أحد الأسماء المرفوعة ولا أحد الأسماء المجرورة، لكنها لم توصلنا في حقل المنصوبات على الموقع فلا يزال لدينا قرائن موقعية إضافية منها:

الصيغة، الأداة، الترتيب، الإسناد، التخصيص...إلخ

فمثلا المثال الأول يقيم العامل (خاف) مع المعمول (خوفا) تعليقا نحويا خاصا وهو تقييد الحدث بمعنى خاص هو توكيده، فالقرينة قرينة تخصيص الفعل بمعنى التوكيد فهو مفعول مطلق، فيكون إعرابه (خوفا) مفعول مطلق بقرينة تخصيص الفعل بالتوكيد.

بينما المثال الثاني يقيم العامل (خرج) مع المعمول (خوفا) تعليقا نحويا خاصا وهو تقييد حدوث الفعل بالغائية، فالقرينة قرينة غائية لوقوع الحدث على السببية فهو مفعول له (لأجله) فيكون إعرابه، (خوفا) مفعول لأجله بقرينة تخصيص الفعل بغاية وقوعه، وهذا يهدف النحو ويجمع بين الدلالة السياقية والنحوية.

وفَرْقٌ بين إعراب (أهلاً)، وإعراب (عفوًا)، وإعراب (أولاً) مع أنها كلها متفقة على علامة إعرابية واحدة وهي علامة النصب، فالأُولى مفعول به، على تقدير أتيت أهلا، والثانية مصدر نائب عن فعل الأمر، أو نائب عن المفعول المطلق على تقدير اعف عفوا، والثالثة حال أي أبدأ كلامي أولا، فالذي قادنا إلى المعنى النحوي بين حقل المنصوبات هي عوامل محذوفة بصيغ بنائية مختلفة في التقدير.

ونقول:

- أكرمت المعلمِيْنَ. و:
- أكرمت المعلمَيْنِ.

فالذي فرَّق بين الموقعين الإعرابيين للمكونين النحويين هي صورة بنائهما المختلفة أما العلامة فهي هنا محايدة. يقول أستاذنا الدكتور محمد عبد اللطيف حماسة: «وليست العلامة الإعرابية دالة وحدها على

المعاني كما قال النحاة القدماء، وفي الوقت نفسه ليست زيادة لوصل الكلام دون دلالة نحوية، وهي إحدى القرائن التي تتضافر من أجل جلاء اللبس عن الجملة»(لخ).

- قرائن التعليق النحوي: وإنها لحقيقة علمية منهجية جلاَّها أول من جلاها ووقف عندها وابتدع ما أسماه بـ(نظرية التعليق النحوي) هو العلامة الدكتور/تمام حسان(بر)، في كتابه النفيس (اللغة العربية معناها ومبناها) الذي أصَّل فيه لتلك القرائن التي يعمل بها كل النحويين ولكن دون أن يسموها، فإذا كانت العلامة الإعرابية هي أم القرائن الدالة على الموقع الإعرابي، فإن ثمة قرائن أخرى تتضافر مع قرينة العلامة لإجلاء المعنى النحوي للموقع الإعرابي وقسمها إلى قرائن لفظية وقرائن معنوية:

وسنتناول القرائن اللفظية بالتمثيل وبعض القرائن المعنوية على النحو التالي:

- قرينة العلامة الإعرابية.
- قرينة الصِّيغة
- قرينة الأداة
- قرينة التنغيم
- قرينة الرتبة
- قرينة التضام
- قرينة الربط والمطابقة

ومن القرئن المعنوية:

- قرينة الإسناد
- قرينة التخصيص

وقد يقال إنكم بهذا تزيدون النحو تعقيدا، وجوابه كالتالي:

أولا - أن التعقيد أيضا هو في أن يترك المُعرِب هذه القرائن ويكرر بدلا عنها قوالب نمطية قياسية لمواضع صالحة وأخرى غير صالحة.

ثانيا: أنها قرائن حقيقية عملية يتم الاستدلال بها فعلا في الإعرابات من جميع المعربين فيقال مثلا:

- خرج المديرُ غَضَبا، (غضبا): مفعول لأجله لأنه بين سبب وقوع الفعل، إذن فهذه قرينة لتخصيص نوع الحدث تسمى (الغائية) أي الغاية منه، ولكنها فقط أُهملت كمصطلحات متداولة، وبقيت استدعاءات موضعية معزولة غير منضبطة، فيما استمرت العلامة حاضرة في التحليل مع نسبية قيمتها، وعندما نقول

(1) العلامة الإعرابية في الجملة للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف - دار غريب - القاهرة - 2001م (289).

(2) مصري الولادة توفي رحمه الله عام 2011م

بقرينة الغائية فيعني أنه ليس حالا مثلا لأن قرينته الملابسة، وليس تمييزا لأن قرينته التفسير، كما سيأتي.

ثالثا: يعد ذكرها مُعينا معنويا يساعد في جلاء الصور وينهي دراسة النحو لذاته، وحفظ القواعد لذات الحفظ.

- والآن لنشرع في تناول دلالة القرائن وإثبات لزوم العمل بها في الدرس النحوي ابتداء من أم القرائن وهي العلامة الإعرابية.
- أولا - قرينة العلامة الإعرابية:
- للعلاَمَة دور محوري ما من شك في أهميته إلى جانب القرائن الأخرى، فلها دور غير خاف في التفريق بين حالات إعرابية مختلفة، مثل التفريق بين ما اتفق مبناه من الجمل واختلف معناه، ومثل تحديد حدود الجملة المفيدة، ومثل التفريق بين المعنى السليم والمعنى السقيم للتراكيب النحوية وعلى نحو ما نرى تاليا:
- - معرفة المعنى المراد للموقع الإعرابي.
- وذلك مثل التفريق بين القوالب الإعرابية المتفقة في المبنى المختلفة في المعنى، يقول الأنباري: «والذي أحرره هنا أنْ أَقُوْلَ: الإعرابُ فارقٌ بين المعاني العارضة كالفاعلية، والمفعولية، والتعجب، والنفي والاستفهام نحو: (ما أحسنَ زيدًا!) و(ما أحسنَ زيدٌ) و(ما أحسنُ زيدٍ؟) نفس الحركات هنا هو الفارق بين المعاني»(لخ) وساق الأنباري حجة بعضهم أنه «إذا قلت: ضرب /زيد عمرو/(❖) و/كلم أبوك أخوك/. لم يُعلم الفاعل من المفعول. وكذلك قولهم: /ما أحسن زيد/. ولو أهملته عن حركة مخصوصة لم يعلم معناه؛ لأن الصيغة تحتمل التعجب، والاستفهام، والنفي. والفارق بينها هو الحركات»(بر) وقال ابن جني: «الإعراب هو: الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت: (أكرمَ سعيدٌ أباه) و(شكرَ سعيدًا أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام سِرْجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»(تر).
- وبدون العلامة لا نستطيع أن نعرف المراد النحوي من كلمة (صباح) في نحو المثال التالي هل هي مبتدأ أم ظرف مقدم:

---

(1) مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري تحقيق/ محمد خير الحلواني - دار الشرق العربي – بيروت - الطبعة الأولى، 1992م (ص 109).

(❖) العلامتين المائلتين /.../ تعني في الدارسة أن ما بينهما تركيب عربي غير سليم.

(2) المصدر السابق (ص 93).

(3) الخصائص (35/1).

- صباحُ يومِ الجمعةِ القادمُ مَقْدَمُ صديقي من سفره. (صباحُ) مبتدأ/مقدم خبر.
- صباحَ يومِ الجمعةِ القادمُ مَقْدَمُ صديقي من سفره. (صباحَ) مفعول فيه ظرف زمان خبر مقدم/مبتدأ.
- في المثال الأول أنت تريد أن تخبر عن صباح يوم الجمعة بأنه موعد قدوم صديقك، وعليه فإن صباحا يكون مبتدأ لأنه المراد الإخبار عنه، ويكون (مقدم) خبرا عنه.

وفي المثال الثاني أنت تريد أن تجعل صباح يوم الجمعة زمن قدوم صديقك متضمنا معنى (في) أي: في صباح يوم الخميس مقْدَمُ.. فإنك تجعل (مقْدَمُ) مبتدأ مؤخرا، ويكون (صباح) منصوبا على الظرفية، وشبه الجملة في محل رفع خبر مقدم(1).

ونحو ذلك أن «تقول:

- عندي عشرون رجلاً صالحاً.

- وعندي عشرون رجلاً صالحون. ولا يجوز: (صالحين) على أن تجعله صفة رجل فإن كان جمعاً على لفظ الواحد جاز فيه وجهان: تقول:

- عندي عشرون درهماً جياداً وجيادٌ. من رفع جعله صفة للعشرين ومن نصب أتبعه المفسر وهذا البيت ينشد على وجهين:

فِيهَا اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبةً *** سُوداً كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحمِ(بر)

يروى: (سودٌ)»(تر).

وهكذا بهذه القرينة اللفظية (العلامة) نستطيع في كثير من المواضع التفريق بين معنى نحوي وآخر للموقع عن طريقها، وأمثلة ذلك كثير، وسنجد ذلك في مباحث تردد الموقع الإعرابي بين أكثر من معنى، وتكون العلامة في المعربات دالة على انتقال الموقع من معنى إلى آخر.

وعن طريق العلامة نعرف الفاعل من المفعول في الرتبة غير المحفوظة تقدم أو تأخر فنحن نقول:

- أكرم زيدٌ عمرًا.و:

---

(1) ينظر النحو العربي للدكتور إبراهيم إبراهيم بركات – دار النشر للجامعات مصر، ودار ابن حزم - بيروت - الطبعة 1428هـ2007م (34/1).

(2) البيت لعنترة في ديوانه حققه وقدم له: فوري عطوي دار صعب بيروت (ص193) وهو من الكامل من شواهد شرح الرضي (306/3) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المشهور بابن السراج (... - 316هـ)، تحقيق الدكتور/.عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة – بيروت - الطبعة الثالثة، 1988م. (325/1) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1328/3) المخصص (144/2) خزانة الأدب (364/7).

(3) الأصول في النحو (325/1) وينظر معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء القرن الثاني تحقيق/ أحمد يوسف نجاتى حمد على نجار/عبد الفتاح إسماعيل شلبى - دار المصرية - مصر (بدون تأريخ) (116/1).

- أكرم عمرًا زيدٌ.

فالفاعل هو المرفوع والمفعول هو المنصوب في كلا الحالتين.

ونقول:

- كلم خالدا عيسى. فعيسى فاعل بالقرينة الإعرابية الدالة على موقع المفعولية لـ(خالد) وخالد: مفعول به مقدم لأنه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وبالعلامة الإعرابية عرفنا أن اسم "كَانَ" ليس هو (قول) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ (لخ) فـ"كَانَ" ترفع المبتدأ وتنصب الخبر فلا يتعين أن يكون المصدر (قولَ) المجاور لكان هو اسمها؛ لأنه منصوب بقرينة العلامة «فينبغي أن يجعل (أن يقولوا سمعنا وأطعنا) اسم كان و(قول المؤمنين) خبرها»(بر) ويكون (أن والفعل) مؤولا بالمصدر مبتدأ والمعنى: إنما قولهم سمعنا وأطعنا قول المؤمنين، وقد جاء هذا التحليل الإعرابي بسبب قرينة العلامة، فلو كان (قول) مرفوعا لكان هو المبتدأ.

ونحو ذلك: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾(3) فاسم "كَانَ" هو المصدر من"أنْ" والفعل المنسبك معها (قولهم) بدليل نصب (حجتهم) على الخبرية ومثله ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ ﴾ (بر) ويكون المعنى مفسرا بالعلامة والله أعلم: كان القول أخرجوهم من قريتكم إنهم أناس يتطهرون هو جواب قومه، ويقاس على ذلك بقية الفضلات التي يجوز تقديمها.

والعدول عن الرتبة الأصلية بقرينة العلامة مثلما أن له تأثيرا على التوجيه النحوي، له تأثير كذلك على المعنى الأسلوبي كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾(سم) فلفظ الجلالة منصوب على المفعولية، ولولا العلامة ها هنا لاختلط الأمر ولَظُن أن الخشية واقعة من الله.

وقد أخذ المعتزلة بقراءة شاذة في قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾(شم) ليوافق مبدأهم القائل بعدم حدوث الرؤية من العبد لربه يوم القيامة، فقالوا بنصب لفظ الجلالة ورفع (موسى) على الفاعلية ولقد كابر أحدهم عند أحد أهل السنة بهذه القراءة «وجعل (مُوسَى) فاعلا (كَلَّمَ) وأنكر القراءة

(1) [النور: 51].

(2) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للشيخ/محمود الآلوسي أبو الفضل (... - 1270هـ) - دار إحياء التراث العربي – بيروت (بدون تأريخ) (198/18).

(3) [الجاثية: 25].

(4) [الأعراف: 82].

(5) [فاطر: 28].

(6) [النساء: 164].

المشهورة، فقال السُّني: فماذا تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاء مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾(لخ) فانقطع المعتزلي عند ذلك»(بر)، وهذا يبين أهمية العلامة في تغيير المعنى كقرينة واحدة، مثلما يبين أهمية القرائن السياقية الأخرى.

- تحديد حدود الجملة المفيدة.

نستطيع بالعلامة الإعرابية أن نعرف إن كان الكلام تاما أم لا يزال له بقية مثل:

- ضَربَ زيدٌ نفسَهُ. بنصب (نفسه) على المفعولية، ولو قلنا:

- ضرب زيدٌ نفسُه...لم يتم الكلام لأنه بالرفع يصبح (نفسُه) تابعا ولا يزال التعليق مفتقرا إلى معمول الفعل، وهذا بدلالة قرينة العلامة.

وإذا قلنا:

- محمدٌ رسولُ الله. تم الكلام، وفي الجملة المحولة (أشهدُ أن محمدًا رسولُ الله) فإذا قلنا:

- أشهد أن محمدا رسولَ الله...، بنصب (رسولَ الله) احتيج إلى خبر، لأن كلمة (رسولَ) ستصبح علاقتها بـ (محمد) علاقة التابع بالمتبوع بقرينة المطابقة بالعلامة، فتكون نعتا ولا يزال التعليق غير تام ويحتاج إلى خبر، ولو قلت: (كأنَّه منطلقٌ) كان تام المعنى ولو قلت: (كأنَّه منطلقًا...) لم يتم المعنى حتى تأتي بالخبر فتقول مثلا: (كأنه منطلقاً سهمٌ).

ونقول: (إنَّ العبيدَ، والإماءَ كلَّهن، لك) كلام تام ولو قلنا: /إنَّ العبيدَ. والإماءُ كلُّهن لك.../ برفع (كل) لم يصح التعبير وكان المعنى ها هنا ناقصا، وذلك لأن (كلهن لك) جملة خبر عن (الإماء) وأما (العبيد) فبلا خبر، وذلك أنك قلت: (إن العبيدَ) ولم تخبر عنهم بل أخبرت عن الإماء، فلو لم يكن الإعراب ذا دلالة على المعنى لاستوى التعبيران ولكان معناهما واحدا(تر).

ويضيف الدكتور فاضل السامرائي: «إذا قلت: (محمدٌ بنُ سعيدٍ) بتنوين (محمد) كنت أخبرت عن (محمد) بأنه بن سعيد، وذلك إذا كان المخاطب يجهل أباه، بخلاف ما إذا قلت: (محمدُ بنُ سعيدٍ...) بغير تنوين فإن السامع يعلم أنه ابن سعيد، فالأُولى جملة تامة بخلاف الثانية، فإنها ليست جملة، يقال: ابنُ سعيد؟ فنقول: (سعيدٌ ابنُ إبراهيمَ) بتنوين (سعيد) ولا تقول (سعيدُ بنُ إبراهيمَ) بحذف التنوين؛ لأن حذف

(1) [الأعراف: 143].

(2) البرهان في علوم القرآن لأبي عبد الله محمد الزركشي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة بيروت - 1391هـ (393/2) مع تصرف بسيط غير مخل.

(3) ينظر الجملة العربية والمعنى للدكتور/فاضل صالح السامرائي – دار الفكر– الأردن، عمان – الطبعة الأولى – 1428هـ 2007م (ص 104 -105) وينظر الأصول في النحو (49/2 -50) الكتاب لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (148 - 180 هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون – دار الجيل، بيروت – الطبعة الأولى (156/1) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي تحقيق/ عبد الرزاق المهدي - دار إحياء التراث العربي – بيروت (472/1).

التنوين معناه أن السامع يعلم أنه إبراهيم ولا يكون الكلام تاما أيضا، قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ (لخ) بتنوين (عزير) فليس المعنى أن (عزيرًا) نكرة، ولا غير معين تمام التعيين، بل أراد أن يخبر عن أبيه في معتقدهم بخلاف ما لو قال: (عزيرُ بنُ اللهِ) بلا تنوين إذن لكان إقرارا من الله بأنه ابنه - تعالى الله عن ذلك - ويكون الكلام غير تام أيضا، بل ينتظر الخبر، فإن قولك (محمدٌ بنُ سعيدٍ): مبتدأ وخبر وأما (محمدُ بنُ سعيدٍ) بلا تنوين ف (محمد): مبتدأ و(ابن) صفة، وليس في الجملة خبر فيكون الكلام غير تام.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، أن قسما من الباحثين المحدثين رجحوا أن التنوين ربما كان في الأصل علامة للتعريف وبقيت هذه العلامة في قسم من الأعلام تشير إلى أصلها القديم»(بر).

- معرفة المعنى المراد من الجملة.

قد يجوز الإعرابان ولا مرجح لأحدهما بمرجح معنوي أو نحوي بل هما اختياران يحددهما الموقف، والعلامة تكون قرينة على المعنى المختار وذلك كقولنا:

- لا يذهبُ محمودٌ. "لا" النافية جملة خبرية منفية.
- لا يذهبْ محمودٌ. لا الناهية جملة إنشائية طلبية.

فإذا قلتها برفع الفعل كنت نافيا، وإن قلتها بالجزم كنت ناهيا، ونلاحظ أن الاختلاف هو في المعنى العام، وأما المعنى النحوي فالإعراب في الجملتين من فعل وفاعل، كذلك نحو قول رَسُول اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»(تر) فمن رواه مجزوما على جهة النهي أوجب ظاهر الكلام للقرشي ألا يقتل وإن ارتد، ولا يقتص منه إن قَتل، ومن رواه رفعا انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنه لا يرتد منها أحد عن الإسلام فيستحق القتل، أفما ترى الإعراب كيف فرق بين هذين المعنيين»(ير).

وتقول: (مُرْهُ يَحفُرْها) و(قلْ لَه: يَقلْ ذاك) فتجزم، ويجوز أن تقول: (مره يحفرُها) فترفع على الابتداء»(سم).

- معرفة المعنى السليم من السقيم.

من مظاهر أهمية العلامة الإعرابية كقرينة أنها قد تكون العلامة دالة على الملابسات المقامية التي أوجبت إعرابا معينا، واستبعدت إعرابا تقره الصنعة الإعرابية، غير أن المقام و(هو قرينة معنوية) يصرف عن

(1) [التوبة: 30].

(2) معاني النحو للدكتور/فاضل السامرائي – العاتك لصناعة الكتب ومكتبة أنوار دجلة (259/3).

(3) مسند الإمام أحمد بن حنبل (164 - 241هـ) - مؤسسة قرطبة – القاهرة برقم (15408).

(4) اتفاق المباني وافتراق المعاني لأبي الربيع سليمان بن بنين بن خلف بن عوض تقي الدين المصري (... -613هـ) تحقيق يحيى عبدالرؤوف جبر - دار عمار - عمان - الطبعة الأولى، 1985م (98/1).

(5) الأصول في النحو (162/2).

الموقع ذلك المعنى بقرينة العلامة اللفظية كرفع (رسوله) في الآية ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾(لخ) فَرُفِع (رَسُولُهُ) الثانية، ومُنِع العطف على (المشركين)، وجُعل معطوفا على محل اسم "إنَّ" ؛ لأن الخلفية الفكرية الإسلامية تمنع إشراك الرسول في الحكم مع المشركين، ولو عطف وجر لكان فيه إشراك له في الحكم، ويكون المعنى أن الله بريء من المشركين ومن رسوله(❖) وجاءت العلامة موافقة للقراءة الصحيحة.

وقال تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(بر) ليس لفظ الجلالة مستثنى من الآلهة، ودليلنا على ذلك علامة الرفع «ولا يجوز النصب على الاستثناء لوجهين: أحدهما أنه فاسد في المعنى، وذلك أنك إذا قلت: (لو جاءَني القومُ إلا زيدًا لقتلتُهم) كان معناه: أن القتل امتنع لكون زيد مع القوم، فلو نصبت في الآية لكان المعنى: إن فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة، وفي ذلك إثبات إله مع الله، وإذا رفعت على الوصف لا يلزم مثل ذلك لان المعنى لو كان فيهما غير الله لفسدتا»(تر).

«ومن ذلك ما يراه العلماء في قوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّهِ ﴾(4) حيث قرأت جماعة (والعمرةَ) بالنصب، وعليه ذهب بعض العلماء إلى أن العمرة واجبة كالحج على دلالة الاقتران كما يرى الشافعي وقال به القرطبي، ومن قرأ (العمرةُ) بالرفع يرى عدم وجوب العمرة بل هي مندوبة وهو رأي الجمهور»(سم).

ومن القصص التي ارتبطت بهذا المعنى ما رواه أبو علي الفارسي قال: «حدثنا الشيخ أبو الحسن الكرخي عن يحيى بن الحريش الرقي قال: أرسلني الكسائي إلى محمد بن الحسن أسأله عن الجواب في هذه الأبيات:

فَإنْ تَرفقِي يَا هندُ فالرِّفقُ أيمنُ ❖❖❖ وإنْ تخْرِقِي يا هندُ فَالخَرْقُ أَشْأَمُ

---

(1) [التوبة: 3].

(❖) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671 هـ) تحقيق: سمير البخاري - دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية - ط1423 هـ/ 2003 م (24/1) الدر المنثور لعبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي - دار الفكر - بيروت – 1993م (130/4) وقد ذكر ابن جني القصة مختصرة وفيها أن الإعرابي قرأها على الإمام علي عليه السلام فأنكرها عليه وأمر أبا الأسود الدؤلي بتقعيد قواعد النحو، ينظر الخصائص (8/2) ولا يبعد أن يكون قد أمر عمر وعلي أبا السود الدؤلي بهذه المهمة.

(2) [الأنبياء: 22].

(3) إملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (538 - 616 هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الأولى 1399 هـ - 1979م (377/1).

(4) [البقرة: 196].

(5) النحو والمعنى (ص 37) وينظر أحكام القرآن الكريم لأبي جعفر أحمد الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321هـ) تحقيق: الدكتور سعد الدين أونال - مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبو الطبعة: الأولى. (2 /211).

فأنْتِ طَلاقٌ والطَّلاقُ عَزيمةٌ ❖❖❖ ثلاثًا ومَنْ يخْـرق أعـقُّ وأظلمُ(لخ)

قال فأتيت محمد بن الحسن بالأبيات فقال: إنْ نَصَبَ الثلاث فهي ثلاث تطليقات، وإن رفع الثلاث فهي واحدة، كأنه أراد أن يخبر أن عزيمة الطلاق ثلاث، قال: فرجعت إلى الكسائي فأخبرته بقول محمد فتعجب من فطنته انتهى»(بر).

تلك هي مظاهر القيمة الدلالية على العلامة الإعرابية كواحدة من القرائن ولكننا سنجدها تضيع في مواضع أخرى لبدأ الإعتماد على قرائت أخرى لا تنقص عنها أهمية .

ثانيا - قرائن التعليق الأخرى من غير العلامة الإعرابية

= القرائن اللفظية

1 - قرينة صيغة العامل أو المعمول

أولا - قرينة صيغة العامل

العوامل كثيرة وهي حروف وأفعال ونواسخ، وسنتوقف عند اختلاف الفعل كعامل يكوِّنُ مع المعمول تعليقا نحويا معينا يسفر عن موقع نحوي خاص، ويختلف الموقع بحسب نوع الفعل من حيث التعدي واللزوم مثلا، واختلاف بنية الفعل من زيادة الحروف ونقصها واختلاف صورته باختلاف حركات بنائه، يؤدي إلى إيجاد علاقة موقعية خاصة مع المعمول بمقتضى التأثير والتأثر وكما يلي:

أ - اختلاف نوع العامل:

قد يتفق صيغة المعمول ويختلف نوع العامل فيختلف معه الإعراب مثل:

- امتثل محمد امتثالا.

- خرج محمد امتثالا.

- وجدت في الناس امتثالا.

فكلمة (امتثالا) اختلف إعرابها بسبب اختلاف نوع العامل الذي سبقها، وعمل فيها النصب.

وهكذا لا نجد معنا هاهنا دالا على الموقعية سوى اختلاف النوع.

فالعلاقة بين العامل والمعمول في المثال الأول علاقة تأكيد فهي قرينة على موقعية المعمول أنه مفعول مطلق.

وهي في المثال الثاني علاقة غائية فكانت قرينة على أنه مفعول لأجله.

---

(1) من الطويل هذا أحد أبيات ثلاثة، تناقلها النحاة والفقهاء ولم ينسبها أحد منهم، إلا أنهم قالوا إن الكسائي أرسل بها إلى محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة يسأله الجواب عنها " ينظر تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر على شرح الرضي (136/2).

(2) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (1093/1030) هـ تحقيق محمد نبيل طريفي، اميل بديع اليعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - النشر 1998م (425/3).

وفي المثال الثالث علاقة تعدية فهي قرينة على أنه مفعول به...وهكذا

ومثله تقول:

- سرت فرسخًا. مفعول فيه؛ لأن السير يقع في الظرف، فقرينة التعليق ظرفية.
- قطعت فرسخًا. مفعول به؛ لأن القطع يقع على الشيء، فقرينة التعليق تعدية.

ومثله:

- خرجت صباحَ الخميسِ للرَّاحةِ. مفعول فيه
- اخترت صباحَ الخميسِ للراحةِ. مفعول به

ومثل ذلك الأسماء المبنية التي لها حق الصدارة نحو الأمثلة الآتية:

- كيف أنت؟ (كيف) في محل رفع خبر مقدم، بقرينة الإسناد.
- كيف جئت؟ (كيف) في محل نصب حال، بقرينة الملابسة.

ومنه:

- ما صنعت؟ (ما) في محل نصب مفعول به.
- ما اسمُك؟ (ما) في محل رفع خبر مقدم.
- ما في يدِك؟ (ما) في محل رفع مبتدأ.

وهكذا نجد تأثر الإعراب باختلاف مادة العامل، هذا فضلا عن اختلاف صيغته كما نرى.

ب - اختلاف بنية العامل:

- أخْلفَ زيدٌ عمرًا. (عمرا) مفعول به. أي: أخلفه في الوعد.
- اختلفَ زيدٌ وعمروٌ. معطوف على زيد لدلالة الصيغة على المشاركة.
- استخلفَ زيدٌ على عمرو. استخلف فعل تعدى إلى مفعوله بحرف الجر.
- خالَف زيد عمرا. فبنية الفعل توقع الحدث من طرف واحد فيكون (زيد) فاعلا و(عمرا) مفعولا به. وليس مثله:
- تَخَالفَ زيدٌ وعمرو. بنية الفعل تفيد المشاركة فالواو للمشاركة.

وقد يرجع إلى أصل الفعل؛ لأن المعمول محتمل لمعنيين ومع قرينة السياق نفرق إن كان الموقع الإعرابي (مريضا) في المثال التالي حالا أو مفعولا به.

- عادَ محمدٌ مريضًا. قد ينصب (مريضا) على الحال والفعل من العود وقد ينصب على المفعولية من العيادة أي: زارَ محمدٌ مريضًا، وهذا الأخير من باب اختلاف المعنى المعجمي، الذي يحدده السياق.

ج - اختلاف صورة العامل.

من أنواع الاشتقاق أن تأتي الصيغة في صورة حركة معينة مع الاحتفاظ بحروف الكلمة، فاختلاف الصورة مثل اختلاف الصيغة في تأثيرها على المعنى نقول:

- كُرِّم زيدٌ. نائب فاعل لاختلاف صورة بناء الفعل.
- كَرَّم محمدٌ زيدًا. (زيدا) مفعول به.
- كَلَّمْنَا محمدًا. مفعول به
- كلِّمْنا. محمدٌ. منادى علم مبني على ما يرفع به في محل نصب مفعول به، ونقول:
- «أرْهبَ الناسُ سلمانَ [سلمان: مفعول به].
- أرْهبَ الناسَ سلمانُ
- أرهبِ الناسَ سلمانُ»(لخ).

في الجملة الأولى نصب سلمان على المفعولية، والفعل الماضي صالح لإسناده إلى الناس وإلى سلمان، وقرينة العلامة هي التي تفرق بين الفاعل والمفعول، ولذلك أجرى النصب في الجملة الثانية على (الناس).

في الجملة الثالثة (الناس) مفعول به وهو وحده صالح للمفعولية الصريحة؛ لأن صيغة الفعل للأمر وسلمان منادى علم مخاطب للقيام بالفعل.

وفي الصيغة صور أخرى تتطلب متعلقات من غير المنصوبات.

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾(بر). اسم فعل واسم مفعول «بفتح الياء وكسرها أي: بينت أو هي بينة(تر) ف «على صيغة الفاعل من بين اللازم بمعنى تبين أو المتعدي والمفعول محذوف أي: مبينة حال صاحبها»(ير) وهكذا.

قد يقال إن التعريفات تغني عن هذه القرائن، فهي تذكر شروط كل باب والجواب أن العلامة الإعرابية هي أيضا شرط، وهي تذكر ضمن الحدود النحوية، ولكن العناية بها هو السائد، وتم إهمال بقية القرائن..ولابد من تذكُّرها (في منهجية التحليل السائدة) عند التوجيهات النحوية المختلفة.

ثانيا - قرينة صيغة المعمول

أ - اختلاف نوع المعمول:

(1) الجملة العربية والمعنى (ص 34).

(2) [النساء: 19].

(3) تفسير الجلالين لجلال الدين السيوطي (849 - 911 هـ) وجلال الدين المحلي - دار الحديث - القاهرة - الطبعة الأولى - (553/1).

(4) روح المعاني (242/4).

قد يكون العامل واحدا من حيث التعدية أو اللزوم أو بنية الفعل ولكن الذي يغير إعراب المعمول هو صيغة المعمول المتغيرة مثل:

- كلَّم محمدٌ إخوانَه صباحًا ظرف زمان.
- كلَّم محمدٌ إخوانَه تكليمًا مفعول مطلق.
- كلَّم محمدٌ إخوانَه شفقةً مفعول لأجله.
- كلَّم محمدٌ إخوانَه مشفقًا حال.
- كلَّم محمدٌ إخوانَه وأصدقاءَه مفعول معه، ويكون الترجيح للمقام.
- كلَّم محمدٌ إخوانَه إلا واحدًا مستثنى

فالذي جعل كل منصوب يختلف عن الآخر في الإعراب هي قرينة صيغة المعمول الداخلية للاسم فـ(صباحا) ظرف زمان يقع فيها الفعل، فيما (تكليما) لا علاقة له بالزمان وسبقه فعل من جنسه فهو مفعول مطلق وهكذا.

وقد يتسبب اختلاف صيغة المشتقات ذات الحقل الواحد في اختلاف الإعراب، فالطالب سيسأل معلمه لماذا اختلف إعراب المنصوب في التالي:

- حضر الرجل خوفا. وقولك:
- حضر الرجل خائفا.

سيجيب أن ذلك يعود إلى اختلاف صيغة المعمول، فالأول مصدر فهو مفعول لأجله؛ لأن حق المفعول لأجله أن يكون مصدرا، والثاني حال، لأن حق الحال أن يأتي وصفا مشتقا، ولن يقول لأن العلامة الإعرابية كذا وكذا فهنا العلامة لا دور لها، إلا أنها أخرجت المنصوب عن المعربات بعلامات أخرى، فيبقى الدور الأساس هاهنا لقرينة الصيغة.

ب - اختلاف صورة المعمول:

وقد يختلف المعنى العام ويبقى المعنى النحوي كقولنا: (هذا فَرَحٌ) و(هذا فَرِحٌ) وقد يختلف المعنى نحويا وأسلوبيا كهذه الأمثلة.

- قامَ زيدٌ فَرَحا. مفعول لأجله.
- قامَ زيدٌ فَرِحا. حال.
- رأيت فَرِحا. نعت لمفعول به محذوف يبينه السياق، أو حال من الضمير وهي صفة مشبهة باسم الفاعل.

ومثله:

- خرجَ محمدٌ قَلقًا. مفعول لأجله

- خرجَ محمدٌ قَلِقًا. حال لأنه على وزن (فعِل) بالكسر.

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً﴾ (لخ) أي: فخرا، وكبرا قاله قتادة وقال الراغب: المرح شدة الفرح والتوسع فيه، والأول أنسب وهو مصدر وقع موقع الحال والكلام في مثله إذا وقع حالا أو خبرا أو صفةً شائعٌ، وجوز أن يكون منصوبا على المصدرية لفعل محذوف أي: تمرح مرحا. وأن يكون مفعولا له أي: لأجل المرح وقريء (مرِحا) بكسر الراء عن أنه صفة مشبهة ونصبه على الحالية لا غير، قيل وهذه القراءة باعتبار الحكم أبلغ من قراءة المصدر المفيد للمبالغة، بجعله عين المرح نظير ما قيل في (زيد عدل)؛ لأن الوصف واقع في حيز النهي الذي هو في معنى النفي ونفي أصل الاتصاف أبلغ من نفي زيادته ومبالغته، لأنه ربما يشعر ببقاء أصله في الجملة»(بر).

﴿ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ (تر) إنْ فتَحْتَ الغين فمفعول مطلق أو ضممتها فمفعول به، ومثلهما (حسوت حَسوة) و(حُسوة)»(ير)

وأمثلة ذلك كثيرة، فاختلاف صورة صيغة المعمول له أيضا دور في تحديد نوع الدلالة النحوية للموقع.

وكما رأينا فإن عملية التأثير والتأثر بين العامل والمعمول لا تتوقف عند نوع العامل وإن كان أحد المؤثرات، وأن الصيغة ونوعها، وبنيتها، وصورتها تسهم بشكل كبير في تغيير نوع التعليق، وتكون الصيغة إحدى القرائن الدالة على الموقعية، ويساعدنا الاستبدال على فهم حقيقة التعليق السياقي للمكونات النحوية، والاستبدال نوع من العلاقات النحوية وتسمى: "البرادجمية، وهي تلك العلاقات الرأسية التبادلية بين مفردات تصلح لكي تقع في موضع واحد، يتبادل الموقع مع غيره سواء أكان المفردان المتبادلان من نوع واحد أو كانا من نوعين مختلفين (سم).

إن «قابلية الفعل للمجاوزة أو التعدية – وهي من دلالة الفعل المعجمية – وصلاحية الاسم للمفعولية أي: قبول وقوع الحدث الفعلي عليه، جانبان معنويان لتحديد المفعول به في الجملة... بالإضافة إلى القيم الاستبدالية التي تجعل المفعول به يختلف عن غيره من المنصوبات الأخرى، كما تقوم هذه القيم الاستبدالية نفسها بتمييز كل منها عن الأخرى»(شم).

---

(1) القمان: 18].

(2) روح المعاني (75/15).

(3) [البقرة: 249].

(4) مغني اللبيب (ص 781).

(5) ينظر الأنماط الشكلية لكلام العرب للدكتور/جلال شمس الدين – مؤسسة الثقافة الجامعية - الأسكندرية – الطبعة الأولى (179/1) مع تعديل طفيف.

(6) بناء الجملة العربية للدكتور/محمد حماسة عبد اللطيف – دار غريب – القاهرة - 2003م (ص 143).

إن هذه القيم الاستبدالية للصيغ الصرفية بمثابة تجارب تحليلية على نماذج متفقة ومفترقة في البنى الأصلية، وهذه التجارب المقارنية تتيح لنا فرصة مراقبة الاختلافات الدلالية بتحديد وجوه الاشتباه في الأوضاع الإعرابية المتشابهة وإيجاد الفروق بينها.

2 - قرينة الأداة.

«ومن الأمثلة التي يمكن أن نضربها هنا للتعليق بقرينة الأداة، ما يمكن أن يستفاد مثلا من واو المعية من التفريق بين المفعول به الذي تدل عليه أساسا قرينة التعدية، وبين المفعول معه وهو تدل عليه أساسا قرينتان إحداهما المعية والأخرى الواو. لا حظ مثلا الفرق بين الجملتين الآتيتين:

- فهمتُ الشرحَ في مقابل فهمتُ والشرحَ

وكذلك - غنَّيتُ زيدًا أغنيةً " " غنَّيتُ وزيدًا أغنيةً

فلا الفتحة بمفردها أغنت فتيلا في تمييز المعنيين، ولاهي والرتبة معا لا تحادهما في البابين، وإنما يكون التفريق بينهما بأمرين:

أ - القيمة الخلافية الناتجة من مقابلة التعدية بالمعية.

ب - القيمة الخلافية الناتجة من مقابلة وجود الواو وعدمه.

ولما كانت الواو هي مطية المعية بغير الواو هنا فلا يفهم معنى المعية بغير الواو اجتمع في الواو أمر التفريق بين المعنيين، فصارت هي القرينة الوحيدة الدالة على المفعول معه وأصبح عدمها قرينة المفعول به. (لخ).

3 - قرينة النغمة.«أما التنغيم فهو رفع الصوت وخفضه في أثناء الكلام للدلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة، مثلا: (تَكتبُ) هذه الجملة يمكن أن تدل على معانٍ مختلفة بواسطة التنغيم، تقول:

- تكتبُ؟ تريد أن تستفهم فتكون للاستفهام. وتقول:

- تكتبُ! بتنغيم يفيد التعجب»(بر).

وقولنا: (ما لي عندك) فقد يراد به أن مال المتكلم عند المخاطب، وقد يراد به الاستفهام فتكون (ما) استفهامية أي: ما الذي لي عندك؟ وإنما يتضح ذلك بوضع علامة استفهام إن كان الكلام مكتوبا، أو بإجراء النطق على التنغيم الاستفهامي إن كان منطوقا.

فسنكوِّن معنيين بالتفريق بين نوع الصوت أو بين نوع علامات الترقيم الموضوعة للتفريق بين الموقعية الإعرابية بالتالي وليس بمجرد قرينة العلامة.

(1) الجملة العربية معناها ومبناها (ص 225).

(2) علم الدلالة – دراسة وتطبيق - للدكتورة/أنور الهدى لوشن – المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية – 2006م (ص 147).

4 - قرينة الرتبة.

تغيير الرتبة والعدول عن الأصل بتقديم ما حقه التأخير لسبب بياني قد يغير من الوظيفة النحوية للموقع مثل تقديم الفاعل على الفعل وذلك نحو:

- حضرَ زيدٌ. فلا يصح أن يقال:

- زيدٌ حضرَ. على أن يبقى (زيد) حكمه كما كان قبل التغيير، فقد انعكست رتبة التعليق فأصبح ما كان في موقع الفاعل في موقع المبتدأ، وما كان في موقع الفعل في موقع الخبر، ولا يعني عدم جواز ذلك دلاليا فالعلامة محايدة ولجوؤنا هو إلى قرينة لفظية أخرى.

ومن المراتب المحفوظة عند العرب ما لا تظهر عليه قرينة العلامة نحو: (كلَّم هذَا هذَا) فالأول فاعل، والثاني مفعول به، والرتبة محفوظة؛ لأنه لا قرينة مفرقة بين الدلالات النحوية إلا قرينة الرتبة، التي ألزمت أن يكون للأول إعراب معين محفوظ، وأن يكون للثاني إعراب معين محفوظ، ومثله (كلم عيسى موسى).

وقد يسعفنا العقل على التعيين الموقعي نحو: (أرضعتِ الصغرى الكبرى) و(أكل الكمثرى الفتى) فهاهنا العقل لا الرتبة الذي جعل (الكبرى) و(الفتى) هو الفاعل.

5 - قرينة التضام.

من المواقع ما يصلح لإقامة علاقة تكاملية بما بعده لا بما قبله، أو بما قبله لا بما بعده بسبب وجود مناسبة هنا، وتنافر هنا فيكون ذلك قرينة على معنى الموقع الإعرابي كقولنا:

- الوزيرةُ. نفسُها صافيةٌ. مبتدأ ثان

- الوزيرةُ – نفسُها - قادمةٌ. توكيد معنوي

- الوزيرةُ. نفسُها. خرجتْ. مبتدأ ثان أو توكيد

في الجملة الأولى نجد (نفسها) في علاقة إسناد مع ما بعدها لوجود المناسبة بينهما، فتعرب مبتدأ وما بعدها خبر ويكوِّنان جملة، وهذا التعليق أنسب من أن تعرب (نفسها) توكيدا معنويا ويكون التعليق بين الوحدة الأولى والأخيرة (الوزيرة صافية)؛ لأن هذا ليس هو المعنى المراد.

أما في الجملة الثانية، فإننا نجدها في علاقة تأكيد لما قبلها لدفع توهم إرادة المجاز، ولا تكون في علاقة إسناد مع ما قبلها ولا مع ما بعدها، لوجود التنافر إلا إذا أردنا المجاز، ولو أدخلنا "إنَّ" في صدر الجملتين لبقيت (نفسها) مرفوعة في الأولى/ وتنصب في الثانية، فنقول (إن الوزيرة نفسَها قادمة)(لخ) وقد منع مواءمة المعنى أن تكون (قادمة) خبرا لـ (نفسها)؛ لأن النفس معنى مجرد لا يوصف بالقدوم، فالكلمة

(1) ينظر الجملة العربية مكوناتها - أنواعها - تحليلها (ص 14).

لها هوية انتماء إلى حقل معجمي لا تتناغم دلاليا إلا في هذا الحقل، قال الجرجاني في نحو هذا التركيب: «أن الأُولى لم تلق بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لِفْقًا للتالية في مؤداها»(لخ).

وفي الجملة الثالثة نجد (نفسها) مترددة بين معنى التوكيد ومعنى الابتداء، فالتناسب أو التنافر يقرره المقام، فإن كان المعنى (خرجت الوزيرة) فـ (نفسها) توكيد معنوي، وإن كان المعنى (نفس الوزيرة خرجت) أي خرجت روحها، فـ (نفسها) مبتدأ ثان.

وبهذا نصل إلى أن الموقع قد تختلف وجوه تعليقه مع عدة مكونات نحوية صالحة في التركيب، فقد يقيم علاقة نحوية مع هذا الموقع وعلاقة نحوية أخرى صالحة مع موقع آخر، وصَرْفُ هذه العلاقة عن موقع إلى آخر يعني اختلافاً في المعنى.

ولكن قد تكون العلاقة صالحة للموقع مع ما سبقه ومع ما تلاه فلا يفرق بينهما سوى قرينة سياق الحال، أو سياق المقال كعلامات الترقيم مثل:

- هذا العالمُ أبوه، أكرمني. فالعلاقة الإسنادية أقيمت هاهنا بين (هذا) والموقع (أكرمني).

وسيختلف هذا فيما لو أقمت العلاقة الإسنادية بين موقع (هذا) والموقع (أبوه أكرمني) مثل:

- هذا العالمُ. أبوه أكرمني.

فالقرينة هاهنا قرينة فنية تحكمها علامة الترقيم وهي الوقف، أو قرينة الحال لو دل على المعنى واقع الحال.

6 - قرينة الرَّبط والمطابقة (❖❖)

تشترك قرينة الربط والمطابقة في عود الضمير، ولكل منهما صور أخرى إضافية فـ «المعروف أن الربط ينبغي أن يتم بين الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته، وبين القسَم وجوابه، وبين الشرط وجوابه إلخ، ويتم الربط بالضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة، كما يفهم منه الربط، أو بالحرف، أو بإعادة اللفظ، أو إعادة المعنى، أو باسم الإشارة أو (أل) أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر»(بر).

ونكتفي في التمثيل لقرينة الربط والمطابقة بإحالة الضمير إلى سابق، حيث يتعين أن يكون الضمير الرابط في المعنى مطابقا للاسم العائد إليه من حيث.

---

(1) دلائل الإعجاز (ص 53).

(❖❖)«يُقصد بلفظ المطابقة في اللغة، التماثلُ والتساوي، جاء في اللسان: «وتطابقَ الشيئان تساويا، والمطابقةُ الموافقة، والتطابقُ الاتفاق، وطابقتُ بين الشيئين إذا جعلتُهُما على حذوٍ واحدٍ وألزقتُهُما، وهذا الشيْ وِفقَ هذا ووفاقهُ وطِباقهُ وطابقهُ وطِبقَهُ وطَبِيقَهُ ومُطبقهُ وقالبهُ، بمعنىً واحدٍ» لسان العرب، مادة (طبق) (10/209 -210).

(2) اللغة العربية معناها ومبناها (ص 213).

- الشخص (التكلم والخطاب والغيبة).
- العدد (أي الإفراد والتثنية والجمع).
- النوع والجنس (التذكير والتأنيث)(❖).

نقول:

- زيدٌ صباح اليوم قامَ.
- الزيدان صباح اليوم قاما.
- الزيدون صباح اليوم قاموا. وبقرينة الضمير العائد ومطابقته للمبتدأ، نقرر أنهما يرتبطان بعلاقة نحوية هي علاقة المبتدأ بالخبر.

ونقول:

- الطالبُ الناجحُ أخواهُ – فائزٌ.
- الطالبُ الناجحُ – أخواهُ فائزانِ.

فالمعنى يختلف تماما»(لخ).

فعلاقة الإسناد في الجملة الأولى تمت بين (الطالب) و(فائز)، بقرينة الإسناد والمطابقة في العدد؛ ولأن به تمت فائدة الجملة.

وفي الجملة الثانية أقيمت العلاقة الإسنادية بين (الطالب) و(أخواه فائزان) وذلك بقرينة الإسناد، وبقرينة الضمير ا لعائد في (أخواه) على المسند إليه وقد ربط بين الجملتين الكبرى والصغرى، ولا يصح أن تقام العلاقة بين (الطالب) و(الفائزان) لعدم مطابقة الخبر المبتدأ في العدد، وهذا ما تقتضيه الشروط النحوية أن يطابق المبتدأ الخبر ؛ لذا فإن (أخواه فائزان) جملة من مبتدأ وخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول.

ومثله:

- كلَّمَ محمدٌ إخوانَه خائفًا. الحال من (محمد) بإحالة ضمير المفرد إلى الاسم المفرد.
- كلَّمَ محمدٌ إخوانَه خائفين. الحال من إخوانه، بإحالة ضمير الجمع إلى الجمع.

= القرائن المعنوية.

1 -قرينة الإسناد.

الإسناد يكون بين ركني الجملة الأساسيين وهما إسناد الخبر إلى المبتدأ، أو إسناد الفعل إلى الفاعل، بهذا الإسناد الدلالي الذي يكتمل بتعلق معنى أحدهما بالآخر نعرف الركنين كقرينة دالة تقول:

(❖) وتختص قرينة المطابقة بأحوال المطابقة في العلامة الإعرابية والتعيين (التعريف والتنكير) وذلك على تفصيل، مثلما تختص قرينة الربط بأن لها روابط غير الضمير كما سبق.

(1) الجملة العربية مكوناتها - أنواعها - تحليلها (ص 24) من أصول التحويل في النحو العربي (ص 103).

- مفتاحُ باب مبنى إدارة مصنع الغزل والنسيج مُلقى في الدرج.

بقرينة الإسناد سنعرف أن الكلام لا يتم إلا بإسناد الخبر (ملقى) إلى مبتدأ (مفتاح) وما تبقى متضايفات للتخصيص، وتقول:

- خرجَ في الساعة العاشرة صباحًا والناسُ مشغولون بمزارعهم ومتاجرهم مصطفى إلى العاصمة لقضاء بعضِ الحاجيات.

فبإسناد الفعل (خرج) إلى الفاعل (مصطفى) عرفنا أن التعليق النحوي الإسنادي بين هذين المكونين قد أتى بالمعنى التام والمفيد وهذه هي قرينة الإسناد سواء ظهرت العلامة أو لم تظهر.

وقد يكون الفاعل أو المبتدأ أو الخبر معربا بعلامة ظاهرة، فيمنع المعنى الإسنادي اختيار علامة غير علامة الرفع كعلامة إسناد لا يتم المعنى إلا بها فتكون العلامة قرينة إلى جانب معنى الإسناد النحوي. "تأمل البيت الشعري الذي يقول: نفسي التي تملك الأشياء ذاهبةٌ ❖❖ فكيف آسى على شيء إذا ذهبا

تجد بعض المتلقين ينصب ذاهبة وهو حينها لايستطيع إدراك المعنى بشكل سليم، إذ لا معنى للنصب هنا، إنما يتضح المعنى حين نرفع الكلمة باعتبارها خبرا للمبتدأ نفسي فيصير المعنى إذا كانت نفسي التي تملك هذه الأشياء ستفنى وتموت وتذهب "فكيف أسى على شيء إذا ذهبا" وهكذا يتضح المعنى بصورة واضحة (لخ).

2 - قرينة التخصيص.

قرينة التخصيص مؤشر على معنى مكوِّن نحْوِي منصوب زائد على ركني الجملة، جاءت زيادته لتقييد الإسناد في الجملة بقيد جديد، وهو معنى إضافي زائد على علاقة الإسناد بين الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر (❖) ولذلك سموه (فضلة) وهذا المعنى الزائد المفهوم من هذه الفضلة هو قرينة على معناها النحوي، فـ(متستبشرات) من قولنا:

- خرجت الطالباتُ من الجامعة يوم الاحتفال مستبشراتٍ بشهاداتِ التميز. فالموقع الإعرابي (مستبشرات) كلمة زائدة على علاقة الإسناد، خصصت المجيء بقيد أوضحت أن الطالبات كنَّ متلبِّسات في خروجهن بهيئة معينة، وتكون الملابسة هذه قرينة على المعنى النحوي لكلمة (مستبشراتٍ) فنعربه أنه حال ويمكن أن نلخص معاني قرائن التخصيص ونقول:

- قرينة التعدية مخصصه لوقوع الحدث على المفعولية فهي دالة على المفعول به.

- قرينة الغائية مخصصه لوقوع الحدث على السببية فهي دالة على المفعول له.

---

(1) طريقة مقترحة لتدريس الإعراب في النحو للأستاذين أ.د محمد حسن خاقو وأ.د محمد عبد الله الحاوري مجلة جامعة الناصر الدورية السنة الرابعة العدد الثامن يوليو ديسمبر 2016م (ص 373).

(❖) أو ما في حكمهما كالجملة المبنية للمجهول، والجملة الوصفية.

- قرينة المعية مخصصه لوقوع الحدث على المعية فهي دالة على المفعول معه.
- قرينة الظرفية مخصصه لوقوع الحدث على الظرفية فهي دالة على المفعول فيه.
- قرينة التحديد والتوكيد مخصصه لوقوع الحدث على التأكيد فهي دالة على المفعول المطلق.
- قرينة الملابسة مخصصه لوقوع الحدث على بيان الهيئة فهي دالة على الحال.
- قرينة التفسير مخصصه لوقوع الحدث على التمييز فهي دالة على التمييز.
- قرينة الإخراج مخصصه لوقوع الحدث على الاستثناء فهي دالة على الاستثناء.

المبحث الثاني

المعيارية النحوية بين المعنى العام والمعنى النحوي

1 - الاهتمام بالمعنى السياقي وإهمال المعنى النحوي لدى غير المُعرِبين:

عندما يتكلم فردٌ غيرُ مُعْرِبٍ.. ولا علاقة له بالنحو.. فربما كسَر ما حقُّه النصب ونصب ما حقه الكسر، ولكن الدلالة العامة تصل كاملة ويكون الكلام مفيدا قال ابن الأثير: «إذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني، ألا ترى أنك لو أمرت رجلاً بالقيام فقلت له: قوم، بإثبات الواو ولم تجزم لما اختل من فهم ذلك شيء وكذلك الشرط لو قلت: إنْ تقوم أقوم، ولم تجزم لكان المعنى مفهوما، والفضلات كلها تجري هذا المجرى كالحال، والتمييز، والاستثناء، فإذا قلت: جاء زيد راكب، وما في السماء قدر راحة سحاب، وقام القوم إلا زيد، فلزمت السكون في ذلك كله ولم تبين إعرابا لما توقف الفهم على نصب الراكب، والسحاب، ولا على نصب زيد، وهكذا يقال في المجرورات، وفي المفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، وفي المبتدأ والخبر، وغير ذلك من أقسام أخر لا حاجة إلى ذكرها»(لخ).

والملاحظ أن اللغة المنطوقة هي لغة التسكين للعامة والخاصة، والقليل من يعرب وبالتالي يتفاوت الالتزام الإعرابي في اللغة المنطوقة، حتى عند بعض أهل اللغة فهم يتفاوتون بين الإفراط والتفريط، فيمكن أن تنطق العبارة (جاء محمد اليوم) ثلاثة مستويات:

بالتسكين:

- جاءْ محمدْ اليومْ. وتسكين الآخر:
- جاءَ محمدٌ اليومْ. وتحريك الجميع وهو قليل.
- جاءَ محمدٌ اليومَ.

على أن التسكين بحد ذاته يقولون عليه لغة مقبولة.

(1) المثل السائر لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي المعروف بابن الأثير (... - 637هـ) تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت، 1995م (1/29 -30).

فهؤلاء لا حظ لقواعد النحو عندهم، وليست ظاهرة صحية بكل تأكيد ولا تمثل لغة العامة لغة القرآن، ولكن سوف يستوي في الخطأ من ينصب ما حقه الرفع ليوصل المعنى العام مثل: /حضر المعلمين اليوم ومعهم مؤلفاتهم/ وبين من ينتصر لقواعد النحو ولو على حساب المعنى فكلاهُما على غير هدى، فجماعة المتكلمين بالعامية يهمهم المعنى السياقي العام غير معنيين بقواعد النحو، والنحويون يهمهم أكثر المعنى النحوي وخدمته غير مهتمين بالمعنى العام إن حدث التخالف.

إن «اللغة إنما وجدت للتعبير عن المعاني»(لخ) و«لم يجعل ابن قتيبة ولا السيوطي بعده الإعراب فارقا في كل الأحوال بين الكلام المتكافئ والمعاني المختلفة، ومعنى هذا أن هناك قرائن أخرى تعمل مع الإعراب على زوال اللبس وجلاء المراد(بر).

لذا يرى أبو البقاء «أن الفاعلية، والمفعولية تدرك بالمعنى، ألا ترى أن الأسماء المقصورة لا يظهر فيها إعراب ومعانيها مدركة؛ وإنما أعربت العرب الكلام لما يلزم المتكلم من ثقل السكون؛ لأن الحرف يقطع عن حركاته فيشق على اللسان قالوا – ويدل على صحة ما ذكرناه –: إن حركات الإعراب تتفق مع اختلاف المعنى، وتختلف مع اتفاق المعنى»(تر).

ولذلك يقرب تعريف النحو من الحد العلمي أكثر عندما يذكر فيه صون اللسان من الخطأ، جاء في بحث (طريقة مقترحة لتدريس الإعراب في النحو) للأستاذين أ.د محمد حسن خاقو و أ.د محمد عبد الله الحاوري: « من أهداف تدريس النحو صون اللسان والقلم من الخطأ، فالقاعد النحوية وسيلة مهمة لتجنب الأخطاء في أثناء الحديث والكتابة والفهم الجيد لما يقرأه الإنسان أو يسمعه (ير) وهذا لا يكون إلا في الكلام المعرب، أما المبنيات وما لا تظهر عليه العلامة الإعرابية، فهذا مجال عناية التحليل النحوي بالقرائن المختلفة، وبحسب النحو فضلا أن يقيم إعوجاج اللسان والقلم، وبالتالي فإن الأولى بالتدريس من واقع تجربة المعلمين هو النحو الوظيفي والذي أفسره بالنحو المتداول في حياة الناس وواقعهم.

2 – مراعاة المعنى النحوي وإهمال المعنى السياقي:

يراعِي النحو أول ما يراعي – كما سبق وأن قلنا – قواعده الضابطة للتفريق بين المعاني النحوية، ولا يلتفت إلى انتقال المعنى إلى الجمل المنفية، والاستخبارية، والمبني لما لم يسم فاعله، وغير ذلك من الحالات، ولا يتطرق إلى ما فات جملة النفي من معنى عن المثبتة، وما فات جملة الاستخبار من اختلاف

(1) الجملة العربية والمعنى (ص 44).

(2) العلامة الإعرابية (ص212).

(3) مسائل خلافية (ص 96 -97).

(4) طريقة مقترحة لتدريس الإعراب في النحو مجلة جامعة الناصر الدورية (ص 376).

عن الجملة الخبرية، وما فات الجملة المبنية للمجهول من دلالة عن الجملة المبنية للمعلوم، بقدر ما ينصب اهتمامه على المعنى النحوي فنحن نقول مثلا:

- ما أكرمَ زيدٌ عمرا.

(زيدٌ): فاعل و(عمرا): مفعول به، مع أن زيدا لم يضرب عمرا أصلا، فكيف يكون فاعلا وعمرا مفعولا، ولكن لأن إعمال الفعل المتعدي احتاج إلى فاعل وإلى مفعول توقف الإعراب عند هذا المتطلب النحوي، فما يهم قواعد النحو هو ضبط علامة الفاعلية والمفعولية. وكان الصحيح أن يقال (أكرم): فعل ماض منفي.. (زيدٌ): فاعل الفعل المنفي، ولا يكفي أن يقال إن (ما) نافية، نعم نافية ولكن نفت ماذا؟.

ومثله:

- هل يكرمُ زيدٌ عمرًا؟

إنما هو يسأل لا غير لكن الإعراب الإسنادي لا يختلف عن التعبير الأول فقط يتطرق إلى الإعمال، والصحيح أن يقال (يكرم) فعل الاستفهام مضارع، (زيدٌ) فاعل الاستفهام، أليسوا يقولون فاعل فعل المدح في (نعم) وفاعل فعل الذم في (بئس)؟ فهذا من ذك.

وبالمحصلة تستوي الجمل التالية في القاعدة النحوية:

- أكرمَ زيدٌ عمرا. و
- ما أكرمَ زيدٌ عمرا.
- هل أكرمَ زيدٌ عمرا.
- إنما أكرمَ زيدٌ عمرا.
- لو أكرمَ زيدٌ عمرا.

فكلها تعرب على أن (زيد) فاعل و(عمرو) مفعول به، وهذا كل ما يهم قواعد النحو.

إن السوابق واللواصق من الحروف التي لا محل لها من الإعراب قد تعكس المعاني السياقية وتحول الإثبات إلى نفي والعكس ويصبح المعنى العام في واد والمعنى النحوي في واد آخر، أنظر أيضا.

- رجعت بلا شيءٍ. مثلها في الإعراب (رجعت بشيءٍ)، فهي في الصنعة الإعرابية زائدة، ولكنها في المعنى نافية، حولت الجملة من الإيجاب إلى النفي في معنى مختلف، يقول الدكتور فاضل السامرائي: « نحن نقول (حضرَ محمودٌ) و(قد حضرَ محمودٌ) و(ما حضرَ محمودٌ) و(هل حضرَ محمودٌ) و(ربما حضرَ محمودٌ) و(لو حضرَ محمودٌ) و(هلا حضرَ محمودٌ) و(لَعلَّما حضرَ محمودٌ) و(كأنما حضرَ محمودٌ) وغيرها. وهذه معان مختلفة وفي كلها نعرب (حضرَ محمودٌ) فعلا وفاعلا»(لخ) قال الشيخ الأزهري: «المسند إليه،

(1) الجملة العربية والمعنى (ص 30).

أي: المرتبط به، والمنسوب إليه فعل على جهة الإثبات، أو النفي، أو التعليق، أو الإنشاء، فدخل الفاعل في: (لم يضربْ) و(إنْ ضربَ) و(هلْ ضربَ زيدٌ)»(لخ).

و علماء اللغة والنحو يقررون «أن الإعراب فرع المعنى أي أنه يتبع المعنى، لأن المعنى إرادة وأداة من الملقي إلى وتلقيا وفهما من المتلقي، مبني على المعنى، والإعراب علامة على هذا المعنى»(بر).

3 - اتفاق المعنى السياقي مع اختلاف المعنى النحوي:

وإذا كان ما سبق فيما اتفق إعرابه واختلف معناه، فإننا نجد ما اختلف إعرابه واتفق معناه، أي أن اختلاف العلامة نفسها التي يفترض أنها دلالة على الانتقال بين المعاني قد لا تُسْفِر عن هذا الاختلاف، فتبقى المعاني الأسلوبية مع اختلاف المعاني النحوية، نحو:«

- ما زيدٌ قائمًا. و
- ما زيدٌ قائمٌ.

اختلف إعرابه واتفق معناه.ومثله:

- (ما رأيته مُنذْ يومين) و(منذْ يومان).
- و(لامالُ عندَك) و(لا مالٌ عندَك).
- و(ما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ) و(ما في الدارِ أحدٌ إلا زيدًا) ومثله:

(إنَّ القومَ كلَّهم ذاهبون) و(إنَّ القوم كلُّهم ذاهبون) ومثله ﴿ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾(تر) و(إِنَّ الأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ) وقرئ بالوجهين جميعا.ومثله (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ ولا بخيلًا)»(ير) فبالجر عطفا على لفظ (جبان) وبالنصب عطفا على المحل لأنه في محل نصب خبر ليس.

وقد قال بعضهم: إن هذا أمر عارض لا يقاس عليه، جاء في اللُّباب: «وأمَّا اختلاف الإعراب مع اتِّفاق المعنى وعكسه فشيء عارض جاز لضرب من التشبيه بالأصول فلا يناقض به»(سم) وجاء في مسائل خلافية: «وأما اختلاف الإعراب واتفاق المعنى، وعكس ذلك فلا يلزم؛ لأن هذه الأشياء فروع عارضة، حملت على الأصول المعللة لضرب من الشبه، وذلك لا يمنع من ثبوت الإعراب لمعنى»(شم) ولكن الواقع يقول غير ذلك كما رأينا.

---

(1) حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك للشيخ/ الأزهري الخضري – شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى - دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى 1419هـ -1998م (358/1).

(2) طريقة مقترحة لتدريس الإعراب في النحو (ص 373).

(3) [آل عمران: 154].

(4) الجملة العربية والمعنى (ص 29).

(5) اللُّباب في علل البناء والإعراب (57/1).

(6) مسائل خلافية (ص 97).

4 - تخالف المعنى النحوي مع المعنى السياقي:

بل إن المعنى النحوي أحيانا قد ينعكس مع دلالة الحدث الفعلي (المنطقي)، مثل مفارقة دلالة الإسناد النحوي للمعنى العام في نحو المثال التالي:

- تعرَّضَ الرَّجلُ للابتلاءاتِ.

فالرجل على مسرح الواقع وقعت عليه الابتلاءات، فهو مفعول به واقعا، لكنه في الإسناد اللغوي فاعل الفعل ولم يدلنا هذا التحليل على المعنى على الواقع، والصحيح الرجل: فاعل في الإسناد مفعول في المعنى.

وهنا نجد من يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل النحوي والفاعل ونائب الفاعل المنطقي، فالفاعل النحوي هو المسند إليه فعل قبله في التركيب، والفاعل المنطقي هو المسند إليه فعل قبله في الواقع يقول الدكتور/ محمد فتيح: «ويمكن أن يُمَثَّل لذلك من اللغة العربية إذا ما عدَدْنا الفاعل ونائبه قائمين بوظيفة واحدة، هي وظيفة المسند إليه النحوي – وهو بمثابة الفاعل - هو (اللص) في الجملة التالية، والمسند إليه المنطقي أو الفاعل المنطقي هو (الصغير والكبير) في الجملة:

- ضُرب اللصُّ من الصغير والكبير»(لخ).

قال أبو البقاء: «إنَّ الاسم قد يكون في اللفظ فاعلاً وفي المعنى مفعولاً به كقولك: (مات زيدٌ) ومفعولاً في اللفظ وهو في المعنى فاعل كقولك: (تصبَّب زيدٌ عرقاً) ولو كان العامل هو المعنى لانعكست هذه المسائل» (بر).

والمفترض في قولنا:

- ضُرب زيدٌ. أن يكون (زيد) مفعولا به في المعنى نائب الفاعل في الإسناد، ولكنه بات نائب فاعل لغياب الفاعل المحذوف مع أن (زيد) وقع عليه الضرب، إذ القاعدة المطردة تقول لابد لكل فعل من فاعل، فإذا غاب الفاعل في الفعل المتعدي أنيب عنه المفعول، والتزموا بالاستجابة للقاعدة، ولذلك أجازوا أن ينوب غير المفعول به عن الفاعل المحذوف مع وجود المفعول إذا تقدم على المفعول به، ووفقا لهذا الاتجاه يجوز أن يقال:

- أُحْضِرَ إلى المؤتمرِ محمدًا .و:

- أُحْضِرَ إلى المؤتمرِ محمدٌ.

يجوز إنابة محمد أو شبه الجملة عن الفاعل المحذوف استجابة لمعيارية القالب النحوي وهو وجود فاعل للفعل أو نائبه، إذ يرى جواز الكوفيون إنابة أي (من المفعول به) أو (الجار والمجرور) أو (المصدر) مقام الفاعل بصرف النظر عن دور كل مكون نحوي منها في دلالة التعبير، وهذا الجواز في الاستبدال النحوي

(1) المعرفة اللغوية – طبيعتها وأصولها واستخدامها لنعوم تشومسكي – ترجمة وتعليق الدكتور/ محمد فتيح – دار الفكر العربي - الطبعة الأولى 1413هـ1993م (ص 111) ينظر الوظائف الدلالية للجملة العربية للدكتور/محمد رزق شعير (ص 95).

(2) اللُّباب في علل البناء والإعراب (152/1).

إنما هو استجابة للقواعد المحفوظة كما قلنا ولا نتوصل بواسطتها إلى الإسناد العقلي، كذلك لو كان الإعراب ها هنا هو الذي يفرق بين المعاني لما جاز إقامة أيٍّ مما سبق.

❖ ختاما:

إننا لا ندعو إلى ترك المعنى النحوي لصالح المعنى السياقي، ولا يعقل أيضا إهمال المعاني السياقية لصالح المعنى النحوي الذي جعل النحو بلا هدف أحيانا، بل الصحيح التزام الخط الوسط فللمعنى النحوي دوره ولكن يجب الاعتراف بالمعنى السياقي أيضا وإدخاله في التحليل.

وللعلامة الإعرابية دورها، ولكن يجب التخفيف من هذا الدور، والاعتراف بالقرائن الأخرى أيضا وإدخالها في التحليل، فلا غنى عنها للاهتداء إلى المعنى النحوي في بعض المواقع بسبب اختلاف التراكيب وما يدخل الكلام من تحويل واستبدال، ولا ينبغي أن تظل العلامة ويظل الإعراب السائد هو بداية القصة ونهايتها، يقول الدكتور/ تمام في هذا السياق: «لا أكاد أملّ ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن" وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية»(لخ). وقد دعاء الدكتور/ حماسة إلى إلغاء دور العامل، كما يوضحه في قوله: «سوف نحاول تطبيق الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل، وما تستتبعه من قول ببعض ألوان الحذف والتقدير، وسوف نحاول مبدأ تضافر القرائن النحوية في الجملة الذي دعا إليه الدكتور تمام حسان»(بر).

ومع تجلّتي واحترامي لدعوات هذه القامات العلمية الكبيرة إلى إعادة النظر في دور العامل نفسه، إلا أن ما أراه في حدود علمي المتواضع هو أن القريب إلى الواقعية برأيي ما سبق وأن أشرت إليه بالنسبة لدور العلامة والقرائن الأخرى، وما يتصل بالتزام خط الوسط في الاعتناء بالمعنى السياقي إلى جانب المعنى النحوي..والله الهادي إلى سواء السبيل.

❖ النتائج:

- تعد العلامة الإعرابية إحدى القرائن من عدة قرائن تتضافر في تحديد الموقع الإعرابي للمكون النحوي في الجملة، وليست وحدها التي نستدل من خلالها على الموقعية الإعرابية.

لا تظهر العلامة الإعرابية على الدوام حيث تكون العلامة في النسق العام غائبة أو محيدة، فنحن نفتقد العلامة في المواقع الإعرابية المبنية الآخر، والمواقع المعتلة الآخر، والمواقع المركبة، والمواقع المحكية، والمواقع التي

(1) اللغة العربية معناها ومبناها (ص 207).

(2) العلامة الإعرابية في الجملة (ص 62).

تكون جملا وشبه جمل، والمواقع المشغولة بحركة حرف الجر الزائد، والمشغولة بحركة المناسبة، وغير ذلك، فليس ظهور العلامة هو الأصل بل غيابها هو الأصل.

ليس استدلال العلماء ببعض الشاهد على محورية العلامة بكافية فمثلا يستدلون على ذلك بنحو (كلم زيدٌ عمرا) و(كلم زيدا عمروٌ) أو التفريق بين المشتركات المعنوية مثل (ما أحسن خالدًا أو خالدٌ أو خالدٍ) وهذا على سبيل المثال، والحقيقة أن ذلك إنما يمثل بعض النحو وليس هو النسق العام للنحو.

من المهم التقليل من ارتباط العلامة بالتحليل النحوي ومن المهم تفعيل القرائن الأخرى لأنها موجود فعليا في التحليل ولكن بدون مصطلحات ثابتة.

يطغى أحيانا المعنى النحوي على حساب المعنى السياقي والصحيح أن يكون للمعنى السياقي حضوره في التحليل الإعرابي، لكي يمنع الاضطراب بين المعنى على الواقع والمعنى على مستوى الجانب النظري والتقعيد النحوي.

❖ مسرد المراجع:

1 - ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين الموصلي (... - 637هـ) المثل السائر - تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت، 1995م.

2 - ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (... - 316هـ) - الأصول في النحو - تحقيق الدكتور/ .عبد

3 -الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة – بيروت - الطبعة الثالثة، 1988م.

4 -ابن جني، أبو الفتح عثمان - الخصائص - عالم الكتب - بيروت – تحقيق محمد علي النجار.

5 -الآلوسي - محمود أبو الفضل (... - 1270هـ) -روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - دار إحياء التراث العربي – بيروت (بدون تأريخ).

6 -الأنباري، أبو البركات - أسرار العربية - تحقيق: د.فخر صالح قدارة - دار الجيل – بيروت - الطبعة الأولى، 1995م.

7 -الأندلسي، ابن مضاء القرطبي (ت592 هـ) الرد على النحاة - تحقيق شوقي ضيف - دار المعارف - الطبعة الثالثة - القاهرة، 1988م.

8 -الأنصاري، ابن هشام (761 هـ) - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق الدكتور/ .مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - دار الفكر - بيروت - الطبعة السادسة، 1985م.

9 -أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة -1991م.

10 -بركات، إبراهيم إبراهيم - النحو العربي– دار النشر للجامعات مصر، ودار ابن حزم - بيروت - الطبعة 1428هـ2007م.

11 -البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093/1030)هـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - تحقيق محمد نبيل طريفي، اميل بديع اليعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - النشر 1998م.

12 -بن حنبل، الإمام أحمد (164 - 241هـ) مسند - مؤسسة قرطبة – القاهرة برقم.

13 -بن قنبر، أبو البشر عمرو بن عثمان (148 - 180 هـ) - الكتاب - تحقيق عبد السلام محمد هارون – دار الجيل، بيروت – الطبعة الأولى.

14 -الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر - دلائل الإعجاز - تحقيق الدكتور/ محمد التنجي - دار الكتاب العربي – بيروت - الطبعة الأولى - 1995م.

15 -الجرجاني، علي بن محمد بن علي - التعريفات - تحقيق: إبراهيم الأبياري - دار الكتاب العربي – بيروت - الطبعة الأولى، 1405هـ.

16 -حسان، تمام - اللغة العربية معناها ومبناها - عالم الكتب - الطبعة الخامسة 1427 - 2006م.

17 -الراجحي، محمد عبده - النحو التطبيقي - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ط 1420هـ 1999م

الرماني، أبو الحسن علي (296هـ/ 388هـ) - رسالة منازل الحروف - تحقيق:إبراهيم السامرائي - دار الفكر - عمان

18 -الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق - الإيضاح في علل النحو - تحقيق مازن المبارك - دار النفائس بيروت:ط4 .1982

19 -الزركشي،أبو عبد الله محمد - البرهان في علوم القرآن تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة بيروت - 1391هـ.

20 -الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في

12 -وجوه التأويل -تحقيق/ عبد الرزاق المهدي - دار إحياء التراث العربي – بيروت.

22 -السامرائي، فاضل - معاني النحو– العاتك لصناعة الكتب ومكتبة أنوار دجلة.

23 -السامرائي، فاضل صالح - الجملة العربية والمعنى للدكتور/– دار الفكر– الأردن، عمان – الطبعة الأولى – 1428هـ 2007م.

33 -سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - الكتاب - تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، مكتبة الخانجي: بالقاهرة، دار الرفاعي:الرياض.. (بلا تاريخ).

34 -السيوطي، جلال الدين (849 - 911 هـ) و المحلي، جلال الدين، تفسير الجلالين - دار الحديث - القاهرة – الطبعة الأولى.

35 -السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (سنة الوفاة 911هـ) - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - تحقيق: عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية - مصر.

36 -السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين - الدر المنثور - دار الفكر - بيروت – 1993م.

37 -شمس الدين، جلال - الأنماط الشكلية لكلام العرب– مؤسسة الثقافة الجامعية - الأسكندرية – الطبعة الأولى.

38 -الصبان، محمد بن الشافعي - حاشية الصبان على شرح الأشموني - ط عيسى البابي الحلبي - القاهرة.(بلا تاريخ).

39 -ضيف، شوقي - تجديد النحو للدكتور -القاهرة - دار المعرف – الطبعة الخامسة.

40 -الطحاوي، أبو جعفر أحمد الأزدي (المتوفى: 321هـ) أحكام القرآن الكريم - تحقيق: الدكتور سعد

41 -الدين أونال - مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبو الطبعة: الأولى.

42 -عبد اللطيف، محمد حماسة - بناء الجملة العربية– دار غريب – القاهرة - 2003م.

43 -عبد اللطيف، محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - دار غريب - القاهرة. 2001م.

44 -العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (538 - 616 هـ) - إملاء ما من به الرحمن - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الأولى 1399 هـ - 1979م.

45 -العكبري، أبو البقاء - مسائل خلافية في النحو - تحقيق/ محمد خير الحلواني - دار الشرق العربي – بيروت - الطبعة الأولى، 1992م.

46 -عيد، محمد - النحو المصفى - دراسة وتحقيق/ مكتبة الشباب (بدون تأريخ).

47 -الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد - القرن الثاني معاني القرآن - تحقيق/ أحمد يوسف نجاتى حمد

48 -على نجار/عبد الفتاح إسماعيل شلبى - دار المصرية - مصر (بدون تأريخ).

49 -الفراهيدي، عبد الرحمن الخليل بن أحمد - العين - دار ومكتبة الهلال -تحقيق: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي.

50 -القرطبي، أبو عبد الله الخزرجي شمس الدين (المتوفى: 671 هـ) - تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن تحقيق: سمير البخاري - دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية - ط1423 هـ/ 2003 م.

51 -اللُّباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين تحقيق/ غازي مختار طليمات - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى - 1995م.

52 -لوشن، أنور الهدى– علم الدلالة – دراسة وتطبيق - المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية – 2006م.

53 -المالكي، أبو محمد المرادي المصري (المتوفى: 749هـ) - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1328/3) المخصص (144/2) خزانة الأدب.

54 -المصري، ابن عقيل (المتوفى: 769هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - المحقق: محمد محيي

55 -الدين عبد الحميد - دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة - الطبعة: العشرون 1400 هـ - 1980م.

56 -المصري، أبو الربيع سليمان تقي الدين (... -613هـ) - اتفاق المباني وافتراق المعاني تحقيق يحيى عبدالرؤوف جبر - دار عمار - عمان - الطبعة الأولى، 1985م.

57 -مصطفى، إبراهيم - المعجم الوسيط - وآخرون - دار الدعوة - تحقيق: مجمع اللغة العربية.

58 -نكري، القاضي الأحمد عبد رب النبي - دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون - دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - 1421 هـ - 2000 م - ط1 - تحقيق: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص.

المجلات والدوريات.

1 -مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد (100) من كلمة الدكتور/ محمد حماسة في حفل استقباله عضوًا بمجمع اللغة العربية.

2 - مجلة جامعة الناصر الدورية (طريقة مقترحة لتدريس الإعراب في النحو) للأستاذين أ.د محمد حسن خاقو وأ.د محمد عبد الله الحاوري السنة الرابعة العدد الثامن يوليو ديسمبر 2016م.